الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

## الجلسة العامة ٦٤
الجمعة، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)**

**مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة**

**مشروع قرار (A/52/L.7)**

**تعديل (A/52/L.47)**

**السيد جيلي** (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أيضا أن يشيد بنائبينا للرئيس، السفيرين بريتنشتاين، ممثل فنلندا، وجاياناما، ممثل تايلند، على الطريقة القديرة التي وجّها بها مداولاتنا بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وإنني أؤيد الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز خلال المناقشة التي جرت أمس.

إن الجلسات التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية كانت مستفيضة وشاملة، فقد أُعرب فيها عن آراء بشأن مسائل تراوحت بين توسيع فئة العضوية الدائمة للمجلس، ومسألة استعمال حق النقض.

ولا نغالي في التأكيد إن قلنا إن الهدف الأساسي للمناقشة الراهنة بشأن إصلاح مجلس الأمن هو إيجاد مجلس يكون ديمقراطيا وقابلا للمساءلة أمام عضوية المنظمة الأوسع نطاقا. والواقع أنه لو أريد لمجلس الأمن أن يضطلع بدور القيِّم على السلام والأمن، الذي توخاه له الميثاق، فيجب أن يكون شرعيا في نظر الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما يكون تشكيله انعكاسا للعضوية العامة في الأمم المتحدة، التي تضاعف عددها أربع مرات تقريبا منذ عام ١٩٤٥، مما يجعل دخول الدول النامية طرفا في صنع القرار في المجلس الجديد أمرا حاسما. والاقتراح الذي قدمته مؤخرا بعض الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية بمنح خمسة مقاعد دائمة - مقعدان للبلدان متقدمة النمو وثلاثة مقاعد للبلدان النامية - من شأنه أن يفضي إلى وجود مجلس ذي تركيبة غير متوازنة لصالح البلدان الصناعية، أي بنسبة ٦ إلى ٤.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأشير أيضا إلى أن توسيع حق النقض ليشمل الأعضاء الجدد قد يُنظر فيه على شرط أن يتم تحديد المرشحين بوضوح، وأن أي زيادة تتجاوز رقم ٢٠ أو ٢١ في عدد المقاعد التي سيجري تخصيصها ستلقى معارضة قوية. واسمحوا لي بأن أسارع إلى القول إن هذه المقترحات لا تفي بمطلب أفريقيا المشروع في عدد من المقاعد غير الدائمة يبلغ في مجموعه خمسة مقاعد، ومقعدين دائمين على الأقل في مجلس الأمن الجديد.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن أي محاولة لتخصيص مقعد دائم واحد فقط لأفريقيا، دون الامتيازات والسلطات الممنوحة للأعضاء الدائمين الحاليين، من شأنها أن تكون محاولة تمييزية وغير عادلة. كما أنها ستفضي إلى زيادة تهميش أفريقيا التي تضم أكبر مجموعة إقليمية ممثّلة هنا في الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن المحاولات الرامية إلى تقييد الزيادة الإجمالية في عدد الأعضاء إلى ما مجموعه أقل من ٢٦ عضوا ستشكل تمثيلا ناقصا للبلدان النامية، ولن تؤدي إذن إلى توسيع مفيد للمجلس.

ونحن نرى أن مجمل مسألة كفاءة مجلس الأمن يمكن معالجتها على نحو مناسب بتحسين أساليب عمل تلك الهيئة بدلا من الحد من توسيعها، لأن من شأن هذا التقييد أن يتجاهل مبدأ مساواة الدول في السيادة والحاجة إلى وجود تمثيل قائم على التوزيع الجغرافي العادل، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة العضوية الدائمة، فإن هذه العضوية بدون حق النقض لا تمثل سوى بادرة رمزية للأعضاء الجدد في المجلس. وبالتالي ترفض جنوب أفريقيا فكرة الأعضاء الأدنى منزلة الذين يسمح لهم العمل من دون الامتيازات والاختصاصات المرتبطة بالعضوية الدائمة.

وقد أحرزنا خلال جلسات الفريق العامل المفتوح باب العضوية تقدما في بعض المجالات. وعلى سبيل المثال، حدث قدر من تلاقي وجهات النظر حول مسألة توسيع فئة العضوية غير الدائمة، ومسألة تحسين الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن. وحيث أنه ثبت أن هذين المجالين أقل عرضة للخلافات، فإن وفدي يرى أنه ينبغي لنا خلال الدورات اللاحقة أن نحاول التوصل إلى اتفاق عام بشأنهما وأن نركز بعد ذلك بصورة جدية على مسألة حجم وتكوين مجلس الأمن الموسع ومسألة حق النقض. ويمكن استخدام أوراق العمل الخاصة بحق النقض التي قدمت بالفعل إلى الفريق العامل كأساس لمناقشة جديدة تؤدي إلى قرار. وقد بزغ حق النقض، سواء من حيث استخدامه أو من حيث إعطائه إلى الأعضاء الدائمين الجدد، بوصفه عنصرا حاسما في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وبالتالي في حفظ مصداقيتها. ومن ثم فإن مسألة حق النقض يجب بالضرورة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من المناقشة برمتها.

ومرة أخرى أكدت مناقشة هذا البند من جدول الأعمال أن مجلس الأمن الذي لا يزال غير ديمقراطي وغير تمثيلي لا يمكن اعتباره، مهما بلغ وسع الخيال، يمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة في اضطلاعه بمهمته الحيوية المتمثلة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تأمل جنوب أفريقيا أن تبدي جميع الوفود المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لتحقيق التقدم المنشود في مهمتنا المشتركة لإنشاء مجلس أمن يكون بحق تمثيليا وشفافا وديمقراطيا. ويتطلع وفدي إلى مناقشة بناءة حول موضوع إصلاح مجلس الأمن عندما نستأنف مناقشاتنا في بداية السنة المقبلة.

**السيد مابورانغا** (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بالمناقشة في هذه المرحلة من نظرنا في المسألة الهامة للتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. والسبب الرئيسي في ذلك أنها تتيح فرصة تأتي في أوانها لا لتقييم ورصد تقدمنا فحسب بل أيضا لتبادل وجهات النظر التي قد تيسر بدرجة كبيرة زيادة التفاهم والتقدم في مشاوراتنا في المستقبل.

لقد ازدادت المناقشة خلال هذه السنة حول هذا الموضوع الحيوي ثراء بفضل المبادئ التوجيهية والمواقف والأفضليات التي انبثقت عن التبادل النشط لوجهات النظر في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، وكذلك في الاجتماعات الهامة لمختلف المجموعات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على جهود نائبي الرئيس المشاركين في الفريق العامل، السفير بريتنشتاين والسفير جاياناما.

لقد ثبتت صحة موقف زمبابوي وازداد تعزيزا وقوة بفضل الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في مدينة

نيودلهي في نيسان/أبريل من هذا العام، وكذلك بفضل إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في دورتهم العادية الثالثة والثلاثين في هراري في حزيران/يونيه من هذا العام.

ويشعر وفدي بكثير من التشجيع بفضل القبول المتزايد والمدوي للحاجة إلى توسيع عضوية المجلس في فئتيها الدائمة وغير الدائمة والاتفاق عليها. إن مجلسا موسعا سيتمتع بوجهات نظر جديدة في مداولاته وائتلافات أوسع في صنع قراراته، وهذا في نهاية المطاف هو الغرض من سعينا - أي جعل المجلس أكثر تمثيليا وشرعية ومصداقية. إن توسيع عضوية الفئتين أمر ضروري لتلبية احتياجات ووجهات نظر أغلبية ساحقة وطائفة عريضة من الدول الأعضاء. وهو ضروري أيضا للإبقاء على نسبة متوازنة بين فئتي عضوية المجلس.

وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد من جديد على موقف أفريقيا القوي ومؤداه أنه ينبغي تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين، يمنحان للبلدان الأفريقية بناء على قرار الأفارقة ذاتهم، وفقا لنظام مناوبة يستند إلى المعايير المعمول بها حاليا في منظمة الوحدة الأفريقية وإلى العناصر التي يجري إدخالها في وقت لاحق لتحسين هذه المعايير. وينبغي أن تخصص لأفريقيا أيضا خمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع. ولا نبالغ في هذين المطلبين. فهما مطلبان منطقيان يستندان إلى مبدأ التمثيل الديمقراطي على أساس متناسب فيما بين المناطق الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل عدم تكريس الخلافات والتمييز فيما بين أعضاء مجلس الأمن، وخاصة في الفئة الدائمة، فإن موقف أفريقيا المبدئي والأساسي يقضي بأن يخول الأعضاء الدائمون الجدد نفس المزايا والصلاحيات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون، بما في ذلك حق النقض. وهذا يستند إلى مبدأي عدم التمييز والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وأحد العيوب الرئيسية في مقترحات غزالي أنها لا تسترشد بهذه المبادئ الأساسية.

إن مصالح جميع البلدان والأقاليم ينبغي مراعاتها بجدية في هذه العملية التاريخية التي لم يسبق لها مثيل. وأية محاولة لفرض حل غير ناضج وغير حاسم سيلحق ضررا لا يمكن إصلاحه ولا يمكن غفرانه بهذه العملية الحساسة للغاية، والتي تحتل مكانة قريبة من قلوب جميع أعضاء هذه المنظمة. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل الشفافية وتوافق الآراء قيمين على ثقتنا المتبادلة في هذه العملية.

وهذه الصيغة هي أكثر الطرق ديمقراطية لتحقيق الزيادة في فئة العضوية الدائمة، وتقليل مخاطر وضع معايير تمييزية للعضوية الدائمة. ولهذا السبب ولأسباب أخرى سيستمر وفدي في الإصرار على دخول جميع الأعضاء الدائمين الجدد في وقت واحد، وفي معارضة أية محاولات لفرض قرار لا يأخذ في الاعتبار مصالح أفريقيا والمناطق الأخرى.

وأود أيضا أن أؤكد على الأهمية التي نوليها للحاجة إلى إجراء استعراض دوري لتشكيل مجلس الأمن وطريقة عمله بغية تمكينه من الاستجابة على نحو أفضل وأكثر فعالية للتحديات الجديدة والدينامية الماثلة في العلاقات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ووفدي واثق من أن الجمعية ستستمر في التعامل مع هذا الموضوع بما يستحقه من الأهمية والاستعجال، وبأكثر الطرق ديمقراطية وشفافية، في اتساق مع الولاية التي أناطتها بنفسها وفريقها العامل المفتوح باب العضوية المعني بهذه المسألة، والذي يجب أن يستمر في عمله لحل جميع المسائل المعلَّقة. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنكم ستجدون وفدي متعاونا للغاية في هذا الصدد.

**السيد باولس** (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا حتى الآن إلى طائفة واسعة من الآراء في المناقشة، وقد يكون الوقت مناسبا الآن لمحاولة إبداء بعض الملاحظات. وكلنا نتفق على ضرورة تحديث مجلس الأمن. ونتفق أيضا على أن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن واستعراض أساليب عمله ينطويان على أهمية أساسية. ولا عجب، مع ذلك، في أنه بالرغم من التركيز الكبير على عملية الإصلاح الهيكلي التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا، لم يصبح ممكنا حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وعلينا أن نتذكر أن التوسيع الأخير في مجلس الأمن قد استغرق تحقيقه عددا من السنوات، ولكنه كان أقل طموحا بكثير من التوسع الذي تناقشه العضوية العامة في هذه المرة. والمقترحات

الحالية لإصلاح مجلس الأمن تتضمن زيادة سلطة بعض الدول الأعضاء إزاء دول أخرى.

وقد ظل هدف نيوزيلندا طوال هذا الوقت أن تسعى نحو إصلاح يعالج مسألة إعادة التفاوض على التوسيع بطريقة مقبولة للجميع، وبالتالي يعزز المنظمة ككل. ذلك أن أي توسيع لا يحظى بدعم قائم على توافق الآراء من عضوية الأمم المتحدة سيكون معيبا من البداية. وثانيا، أن تكون العملية المؤدية إلى النتيجة النهائية مفتوحة ونزيهة وشاملة، وفقا لعملية الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة.

وقبل بضعة أشهر كان هناك الكثير من عدم اليقين بشأن الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة في هذا الوقت. وكان هناك مجهود حقيقي بمعنى الكلمة يهدف إلى خلق زخم نحو تحقيق نتيجة معينة. وتضمن ذلك، في المقام الأول، السعي إلى اتفاق من حيث المبدأ على إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن. وهذا القرار الإطاري كانت ستتبعه سلسلة من المراحل الأخرى التي تؤدي في النهاية إلى تحديد هؤلاء الأعضاء الجدد، وإلى إجراء التعديل اللازم على الميثاق. غير أنه كانت هناك خلافات حقيقية في وجهات النظر بين الأعضاء. ولهذا السبب، ولأننا خشينا من الإسراع بخطى التغيير بصورة مصطنعة أثناء هذه الدورة للجمعية، فقد انضمت نيوزيلندا إلى ٢٠ دولة أخرى في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.7.

وسعى مشروع القرار ذاك إلى تأكيد البيانات السابقة للجمعية العامة بأن المسألة من الأهمية بحيث لا يمكن تصور التفكير في حلها بأغلبية بسيطة للأعضاء الحاضرين والمصوتين في أي يوم معين. وكان ذلك قائما على أساس الاعتقاد الراسخ بأننا كنا، وما زلنا، بعيدين بصورة واضحة جدا عن التوصل إلى اتفاق عام بشأن كامل مسألة تحديث مجلس الأمن. وأشار المشروع إلى الحاجة المستمرة إلى السعي نحو اتفاق عام بين العضوية الأوسع، دون اتخاذ قرارات مبتسرة. وإذا كان لنا أن نصل إلى هذا الاتفاق، فلا بد لجميع الدول الأعضاء من أن تكون مستعدة لإبقاء عقولها مفتوحة وأن تذهب إلى أبعد من السعي الضيق نحو خدمة مصالحها الوطنية، وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج الممكنة للمنظمة ككل. وبالتالي فإن الطريق الصحيح في هذه الحالة، هو الاستمرار في اتباع إجراء الفريق العامل الذي سبق أن وافقت عليه هذه الجمعية.

وأرى من المهم إبداء ملاحظة أخرى. وهي أن التركيز الذي يضعه أولئك الذين يسعون إلى توسيع العضوية الدائمة على تحقيق ذلك الهدف يجب ألا يقودهم، أو يقودنا، إلى جعل تحقيقه أهم من الجهود الجادة المبذولة لإصلاح أساليب عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه - وذلك جانب حيوي الأهمية من جوانب المهمة الموكلة إلينا، وإن كان، للأسف، يهمل في أغلب الأحيان.

ومع ذلك فقد أجرينا، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، بعض المناقشات المفيدة للغاية حول هذه المسائل الواردة في المجموعة الثانية. والملاحظة التي أسوقها هنا هي أن هذه المسائل، بالرغم من الإغراءات الواضحة، ينبغي ألا تنفصل عن مسألة التمثيل العادل في المجلس، وألا تعامل كمجرد أفكار لاحقة. ولا يمكن التعامل معها بمجرد حض المجلس على البت في الموضوع، وبوضع مسألة حق النقض في سلة المسائل "المفرطة الصعوبة"، ليتناولها فريق منفصل للمناقشة، حيث سيضمحل النظر النشط فيها لا محالة في نهاية المطاف.

ولذلك فمما يثلج الصدر بوجه خاص أن نرى وجود اتفاق واسع النطاق فيما بين العضوية الأوسع حول ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في المجلس. ولئن كنا نشارك الآخرين في الترحيب بالتحسينات التي أدخلت مؤخرا على أساليب عمل المجلس، فإن المقترحات الحالية بشأن التوسيع تقصُر كثيرا عن توفير التعهد الملزم المماثل والضروري بإجراء مزيد من الإصلاحات ذات المغزى.

وبالرغم من ذلك، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها دول أعضاء في المجلس بما فيها البرتغال والسويد وجمهورية كوريا، والرامية إلى تحقيق الإصلاح تدريجيا. وقد أظهرت هذه المناقشة أننا لا نزال بعيدين عن الاتفاق. وإنني أؤيد التعليقين اللذين أدلى بهما في هذا الصدد في وقت سابق زميلاي ممثلا سنغافورة وإندونيسيا.

وما برحت نيوزيلندا تعتقد أن الاجتماعات العادية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات يمكن أن تسير على نحو أكثر دينامية، ونحث المجلس والأمانة على أن يبنيا على أساس المبادرات الموجودة بالفعل.

وقد دعونا مع الأرجنتين إلى أن ينفذ المجلس تنفيذا كاملا أحكام المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، بغية التوصل إلى مناقشة هادفة بين الدول المهتمة وأطراف النزاع من جهة، وأعضاء المجلس من الجهة الأخرى. والاستمرار في اتباع النهج "المرن" لتنفيذ التزامات الميثاق، والطبيعة المؤقتة للنظام الداخلي للمجلس، يمثلان مصدر قلق خاص لنيوزيلندا.

وينبغي تشجيع تعميم المعلومات والتقارير المُعدة للمجلس على نطاق أوسع. فهذا من شأنه أن يسهم إلى حد ما في معالجة تعارض المعلومات بين الدول عن الحالات التي تهمنا جميعا.

وأريد أن أبدي ملاحظة ختامية بشأن حق النقض وممارسة المجلس المتعلقة بعقد مشاوراته غير رسمية. فقبل خمسين سنة استجوب وفدي عن كثب الدول الكبرى المشاركة في يالطا ودمبرتون أوكس. وفي ١٧ أيار/ مايو ١٩٤٥ أجرينا حوارا تفصيليا مع ممثل المملكة المتحدة. ووفقا للمناقشات المسجلة في المحضر، سأل رئيس وزراء نيوزيلندا آنذاك، السيد بيتر فريزر،

"عندما يكون العضو الدائم طرفا، متى يبدأ ممارسة حق النقض؟ وعندما يكون العضو الدائم طرفا، فهل يمكن أن يصنُف بأنه الطرف المعتدي، أم أنه لا يمكن فعل شيء إزاء ذلك [؟] ... وهل [يمكن] لدولة أن توقف نتيجة تحقيقها من أن تعرض على المجلس؟"

وأدلى ممثل المملكة المتحدة بالإجابة التالية:

"يمكن أن تعرض على المجلس، ويمكن أن تكون هناك مناقشة للقضية بأكملها ... وسيجري التحقيق في كل المشكلة وستناقش في المجلس؛ والرأي العام - لأن المحاضر ستنشر على العالم - سيتمكن من أن يقرر بنفسه ويكوّن رأيه".

والواقع أن عملية "حق النقض السري" والطبيعة السرية للمشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن، تعنيان أن ما تم التفاهم عليه في عام ١٩٤٥ لم ينفذ إطلاقا. وبإيجاز، فإن هذه المناقشة بالنسبة لبعضنا تتعلق بالسعي المستمر نحو تنفيذ الانفتاح والشفافية التي وعدت بها الدول الصغيرة في عام ١٩٤٥.

**السيد ولوسوفيتش** (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة هذه لكي تستعرض جهودها من أجل إصلاح مجلس الأمن، ولتكييف هذا الجهاز الهام مع الوقائع السياسية المعاصرة ولجعله يستجيب على نحو أفضل للتحديات التي تواجهنا الآن، وتلك التي ستبرز في السنوات القادمة.

ويرى وفد بلدي أن إصلاح مجلس الأمن ينطوي على أهمية حاسمة في محاولاتنا لتعزيز وإنعاش منظومة الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية. ولا يمكن للمرء أن يتصور أن يتحقق أي تقدم ملموس في إعادة بناء هذه المنظمة وإعادة تشكيلها دون تعزيز قدرة مجلس الأمن تعزيزا كبيرا للاضطلاع بولايته في البيئة الدولية الراهنة.

ولا أخالني أفشي أي سر من الأسرار إذ أقول إن وفد بلدي، مثله ربما مثل الآخرين، اقترب من الدورة الحالية للجمعية العامة آملا بتحقيق تقدم كبير في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. لقد مر زمن طويل الآن منذ أصبحت خطوطه الأساسية واضحة. وتحقق تقدم هام خلال السنوات الأربع في المناقشات تقريبا التي عقدت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ولكن على الرغم من جميع الجهود التي ما فتئت بولندا تشجع عليها باستمرار، لتضييق الخلافات إلى المدى الممكن في وجهات النظر بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا يزال مستعصيا التوصل إلى حل توافقي عام بشأن الحلول التي قد تكون مقبولة للجميع، وأؤكد، "لجميع" الدول الأعضاء.

ولذا، ربما يكون الوقت قد حان لنواجه مسألة ما إذا كان هذا التوافق في الآراء ممكنا بأي حال من الأحوال، ونتساءل عما إذا كان بإمكاننا أن نأمل على نحو واقعي بأن مزيدا من التأخير في البت في إصلاح المجلس سيسفر عن التوافق في الآراء الذي أعربنا عن تفضيلنا له. وكذلك سألنا أنفسنا كم من الوقت سنحتاج لنرى هذا التوافق في الآراء يتحقق وعلى أي أساس سيستند.

وإذ درسنا بدقة وجهات النظر التي أُعرب عنها في سياق مناقشات الفريق العامل أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، لاعتقدنا أن التقدم الذي تحقق في تحديد الآراء السائدة بشأن إصلاح مجلس الأمن يدل على أن معظم الدول الأعضاء قد يميل إلى تأييد مفهوم

واسع لإصلاح مجلس الأمن، مما يعكس ما تعتبره هذه الأغلبية هاما بالنسبة للمسألة التي نحن بصددها. علاوة على ذلك، يبدو لنا أن هؤلاء الأعضاء يرون ميزة في تركيز عملنا الإضافي على ما يتصورونه أساسا لإصلاح مجلس الأمن.

فهذا يقوم على ما يلي: أولا، أنه يرتكز على اتفاق واسع مؤداه أن مجلس الأمن ينبغي توسيعه في فئتي العضوية: العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة؛ ثانيا، ثمة رأي عام، وأجرؤ على القول، بأن هناك رأيا عالميا، مفاده أنه في الوقت الذي يجري فيه البت بشأن توسيع مجلس الأمن، ينبغي على الجمعية العامة أن تبذل كل جهد ممكن لمعالجة التكوين الحالي لهذا الجهاز لكي يعكس على نحو أفضل الوقائع الجغراسية القائمة؛ وثالثا، ثمة اعتقاد بأن أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تشكل جزءا أساسيا من الإصلاح؛ ورابعا، انطلاقا من الشعور بالإلحاحية، والتحديات التي نواجهها الآن، وكذلك تلك التحديات التي يحملها لنا المستقبل، من الضروري أن ينظر إلى عملية توسيع مجلس الأمن كعملية ذات أولوية قصوى. ويرى الوفد البولندي أن درجة التقارب في الآراء التي تم التوصل إليها حتى الآن ينبغي ألا تمر دون الالتفات إليها.

لقد رحبت بولندا بالمقترح الذي قدمه في آذار/ مارس من هذا العام، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة والرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير غزالي اسماعيل. وشكلت مبادرته محاولة رئيسية للسير قدما بمسألة إصلاح مجلس الأمن وتوليد زخم جديد في العملية المضنية، التي يؤمل، أن تؤدي إلى مفاوضات في المستقبل لتحقيق اتفاق عام بشأن جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. ونحن نقدر الفلسفة التي انطوت عليها الوثيقة التي تحدد تلك المبادرة التي قدمت صفقة شاملة من العناصر المستقاة من الآراء التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء. ومع أن الورقة بكاملها لم تكن متطابقة وموقفنا الوطني، فإننا أيدناها انطلاقا من اقتناع عميق بأن المرونة والاستعداد للتوصل إلى توافق بشأن حلول معينة لهما أهمية بالغة.

وبطبيعة الحال، فإن وجهات نظرنا التي أعربنا عنها سابقا، والمتعلقة بأهم جوانب إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما المبادئ الأساسية لموقفنا، ما زالت سليمة. وقدمت وجهات النظر هذه في الوثيقة A/AC.247/1997/CRP.9، وهي ورقة الموقف التي عرضها الوفد البولندي في آذار/ مارس، من هذا العام.

واسمحوا لي أن أشدد على ما نظن أنه يرشح من المناقشات التي عقدناها حتى الآن. فهذه المنظمة بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وهي بحاجة إلى ذلك الآن. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للإصلاح تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية بكفاءة وفعالية بموجب الميثاق، لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي رأينا، أن توسيعا متوازنا لعضوية مجلس الأمن ينبغي أن يكون أحد العناصر الرئيسية للإصلاح. وبالنسبة لحجم المجلس، فإننا لا نزال نؤيد زيادة توفر توليفة مناسبة من المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة، تعكس تماما مبدأ التمثيل المنصف. ونعتقد أن التوازن الصحيح في تكوين مجلس الأمن له أهمية أساسية من أجل مصداقيته، وفي الوقت نفسه، من أجل الحفاظ على قدرته لكي يعمل بطريقة كفؤة وحسنة التوقيت. والوثيقة A/AC.247/1997/CRP.9، التي أشرت إليها، تتضمن أيضا موقفنا بالنسبة للنطاق المحبذ لعدد المقاعد.

أما فيما يتعلق بتخصيص مقاعد جديدة، فنود، لأسباب أعلناها عدة مرات من قبل، أن نؤكد مجددا على تأييدنا للتطلعات المشروعة لألمانيا واليابان في الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وبولندا على استعداد أيضا للتصويت مؤيدة تعزيز تمثيل البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن، بما في ذلك فئة العضوية الدائمة. ونحن نفهم الصعوبات في التوصل إلى حل أو حلول بالنسبة للترتيبات المحددة بشأن طريقة ملء المقاعد، إلا أننا نأمل بالتغلب على هذه المشاكل في المستقبل غير البعيد جدا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد بوضوح على ضرورة ضمان مقعد إضافي واحد لأوروبا الشرقية والوسطى، وهي منطقة تضاعف فيها عدد الدول في السنوات الأخيرة ولها ملء الحق في المطالبة بحصتها المشروعة في أجهزة الأمم المتحدة المنتخبة. ونعتقد اعتقادا قويا، أنه طالما ظلت الترتيبات الانتخابية للأمم المتحدة قائمة، فإن أي توسيع لمجلس الأمن ينبغي أن يؤدي إلى زيادة تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية الإقليمية.

وتجربتنا التي امتدت لفترة سنتين وتقارب على الانتهاء كدولة عضو غير دائمة العضوية تشير إلى أن حجم وتكوين المجلس وحدهما ليسا العاملين اللذين يؤثران على فاعلية هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن الآليات وأساليب العمل التي تحكم العمل اليومي للمجلس، بما فيها حق النقض، ذات أهمية أيضا في هذا المضمار. ولقد تكلمتا مطولا عن هذه المسائل في مناسبات سابقة، ونحن على استعداد لأن نشارك مشاركة نشطة في المزيد من المناقشات. وبصورة عامة، فإننا لا نزال نعتقد أن إصلاح المجلس ينبغي ألا يقتصر على إجراء تغييرات في حجمه وتكوينه، مهما يكن لهما من أهمية.

واليوم اسمحوا لي أن أتناول مسألة واحدة يبدو أنها ذات صلة، في هذا السياق، ألا وهي مسألة تعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية والترتيبات بالنسبة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن الوقت قد حان لإيلاء مزيد من الدراسة لاتجاه متزايد بين بعض هذه الكيانات للاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن صون السلم والأمن الدوليين في مناطقها الخاصة بها. وعموما، تؤيد بولندا هذا الاتجاه. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع التعاون مع هذه المنظمات وأن يطور اتصالاته معها. وإن جميع الشركاء، وكذلك الأطراف في النزاعات أو الصراعات، لا يمكنها إلا أن تستفيد من توزيع أكثر تحديدا للعمل بين مجلس الأمن والمنظمات والترتيبات الدولية، وكذلك من انفتاح أكثر في اتصالاتها المتبادلة. وفي رأينا، ينبغي لهذه الاتصالات أن تمكّن من تبادل مثمر لتجربتها وخبرتها الفريدتين.

ولئن كنا نؤيد المبادرات الرامية إلى إعطاء قوة دفع جديدة لهذا التعاون، فمن المهم في نفس الوقت أن نشدد على ضرورة المحافظة على الدور الأساسي لمجلس الأمن كما نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجوب أن تتبع المنظمات المعنية بصرامة أحكام الميثاق التي تنظم الجهود الدولية التي تستهدف صون السلم والأمن.

وبالنسبة لبولندا التي ستشغل، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، منصب رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها ستبذل قصارى جهدها للنهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. ونعتقد أن هناك رغبة خاصة في هذا التعاون، حيث أن العديد من القضايا الإقليمية التي تعالجها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقع أيضا في نطاق جدول أعمال مجلس الأمن. وتود بولندا أن ترى تداؤب الجهود التي تبذلها هاتان الهيئتان الدوليتان لحسم المشاكل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وختاما، أود أن أقول إن وفد بولندا يتطلع إلى الدورة المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وأنه على استعداد للإسهام في التقدم المطرد والحاسم لأعماله التي نحتاج إليها أشد الحاجة.

**السيد رودريغز باريا** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود من خلالكم، سيدي، أن أشكر مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، نائبي رئيس الفريق، وهما الممثلان الدائمان لفنلندا وتايلند، على إسهامهما الذي يستحق الثناء في المفاوضات الجارية حول هذه القضية، وكذلك على تقديم التقرير المتعلق بالأعمال التي اضطلع بها الفريق العامل أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

إن المناقشات والمفاوضات التي جرت أثناء الدورات الثلاث التي عقدها الفريق العامل عام ١٩٩٧ شملت، بطريقة متوازنة، القضايا الموضوعية والمتنوعة الواردة في كلتا المجموعتين. كما دللت على مدى تعقد عملية الإصلاح هذه التي تأمل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، رغم تعارض مصالحها، أن تسفر عن مجلس أمن يمثل التشكيل الحالي للمنظمة، ويتصدى بفعالية للتحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في المستقبل.

ومع ذلك، يعتقد وفد كوبا أن التقرير الذي قدمه الفريق العامل يشكل بوجه عام مجرد وثيقة مرجعية مفيدة، فقد أرفقت به الاقتراحات التي قدمتها رسميا الدول أو مجموعات الدول إلى الفريق العامل. ومع ذلك، يجب أن يستكمل التقرير بتحليل موضوعي ونزيه للمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء إزاء هذه القضية في المحافل المختلفة في هذه المنظمة.

وتؤكد كوبا من جديد تأييدها للموقف التقليدي لحركة بلدان عدم الانحياز إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن، كما صدق عليه المؤتمر الوزاري للحركة، المعقود في نيودلهي في آذار/ مارس ١٩٩٧، والاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذا العام في سياق المناقشة العامة في الدورة الثانية والخمسين.

ولا تزال صحة المبادئ الأساسية التي حددتها حركة عدم الانحياز في عملية إصلاح مجلس الأمن، وصلاحيتها المستمرة للتطبيق، غير قابلتين للجدل.

وتدعو كوبا إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه بشكل يكفل التمثيل الضروري للبلدان النامية في هذه الهيئة، وتحسين أساليب العمل والإجراءات في المجلس، وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليها، وتعزيز الشفافية اللازمة في عملية مناقشة القضايا وصنع القرارات.

ولا بد من الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه في إطار الامتثال الصارم لمبادئ المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، كما كرسها الميثاق.

ومفهوم اشاعة الديمقراطية، الذي يطبق الآن في مجالات الإصلاح الأخرى في المنظمة، يجب أن يطبق كذلك على إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. فلو كانت الديمقراطية معيارا يطبق على الصعيد العالمي، كما يوعظ به الآن، فإننا لا نرى سببا في أن يتناقض هذا المفهوم مع فعالية مجلس الأمن بعد توسيعه.

والاختلال في عضوية المجلس في الوقت الحالي يمتد إلى كلتا فئتي العضوية، ويجب إصلاحه. ولتحقيق هذا الغرض يجب زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وبالنسبة للأعداد، فنحن نؤكد من جديد تأييدنا لعدد إجمالي هو ٢٦ عضوا في مجلس الأمن بعد توسيعه، كما حددته حركة بلدان عدم الانحياز.

وكما أعربت حركة عدم الانحياز في موقفها "التراجعي" المعروف، فإنه في الحالة التي تثبت فيها استحالة التوصل إلى اتفاق حول زيادة عدد الأعضاء الدائمين، ينبغي في الوقت الحالي أن نزيد فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. ومع ذلك، فإن وفد كوبا يرفض أي تفسير مشوه لهذه الصيغة يحاول تجهيز "حل سريع" في أي شكل من الأشكال.

ويعتقد وفد كوبا أن مفهوم "تزامن" وصول جميع الأعضاء الجدد، الدائمين أو غير الدائمين دون استثناء، إلى مجلس الأمن الموسع، لا يزال شرطا عادلا وضروريا وسليما.

ونعتقد أن قضية التمثيل الإقليمي الدائم يجب أن تكون محل المزيد من المناقشات والمفاوضات. ومن المعروف للجميع أن فعالية التمثيل الإقليمي قد ثبتت بالنسبة لقضايا الترشيحات للهيئات المختلفة في الجمعية العامة وفي منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلم يتأكد بعد ما إذا كان هذا النهج سيكون مقبولا وفعالا على الصعيد العالمي لو طبق على انتخاب عدد أقل من المرشحين الإقليميين، يفترض أن يمثل الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة وجيرانهم الإقليميين، في هيئة مثل مجلس الأمن المكلف بولاية دولية، وتقع على عاتقه مسؤولية دولية.

وتحقيق الديمقراطية والشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن وفي إجراءاته لا يزال عنصرا أساسيا في عملية إصلاح مجلس الأمن. ويود وفد كوبا أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها بعض الأعضاء الدائمين، وبخاصة الغالبية العظمى من الأعضاء غير الدائمين في المجلس، في محاولتهم المشروعة لإدخال بعض التحسينات على أعمال هذه الهيئة.

واليوم، كما كان الحال قبل ٥٠ عاما، يتجاوز حق النقض حدود المضمون التقني لأداة تصويت مزعومة، فهو لا يزال حقا منافيا للديمقراطية ولروح العصر، كما أنه يؤثر على، بل ويكيف، عملية صنع القرار في مجلس الأمن، علاوة على طبيعته المؤسسية، بما في ذلك مركز أعضائه. وفي هذا الصدد، تعتقد كوبا أن حق النقض، على الرغم من تردد الحائزين له والمنتفعين به، ينبغي دراسته في المناقشات التي تدور في إطار مجموعتي المسائل الخاصة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، بهدف الحد من استخدامه تدريجيا وإلغائه تماما في نهاية المطاف.

وقد فكر وفد كوبا تفكيرا جادا في الأشكال الممكنة لصنع القرارات المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، ولإضفاء الصبغة المؤسسية على هذه العملية، وكذلك في الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه العملية بالنسبة لنص وروح ميثاق هذه المنظمة. ونرى أن الميثاق يتضمن أحكاما واضحة وضوحا كافيا تتعلق بجوهر عملية الإصلاح التي نناقشها، وآثارها على الطبيعة المؤسسية للمنظمة. وسيكون من المؤسف أن نحاول تفسير تلك الأحكام تفسيرا تقييديا أو انتقائيا، ولا سيما المادة ١٠٨ من الميثاق، التي تتضمن رسالة لا لبس فيها تستهدف منع اتخاذ قرارات مفروضة أو

متسرعة، والمحافظة على شرط المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء والطابع العالمي للمنظمة.

وتعتقد كوبا أن توازن أي قرار نهائي ومقبول بصفة عامة بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، يكمن بالتحديد في الاتفاق العام اللازم الذي نرى أنه أقرب إلى توافق الآراء، وفي كونه يحظى بتأييد ما يزيد على ثلثي إجمالي أعضاء المنظمة.

وإذا كنا نعتقد أن الوقت قد حان للتفاوض، فلنتفاوض؛ ولكن لنتفاوض دون فرض مواعيد نهائية، أو صيغ استبعادية، أو شروط تمييزية. وتعتقد كوبا أننا لا يمكن أن نتكلم عن عملية إصلاح لمجلس الأمن تتحلى بالمصداقية إن لم نتحرك في نفس الوقت صوب تصحيح الاختلالات ونواحي الظلم الحالية في تشكيل هذه الهيئة، وتحقيق الشفافية اللازمة في أعمالها، وتحسين أساليب العمل فيها وكذلك عمليتي المناقشة وصنع القرار.

سيكون من المستحيل التحدث عن إصلاح حقيقي لمجلس الأمن إذا حاولنا تجاهل حقيقة أن ما يؤخذ في الاعتبار في القرارات التي يتخذها أعضاء مجلس الأمن ليس مجرد السلم والأمن الدوليين، أو ما يفترض أنه كذلك، وإنما هو أيضا، وقبل كل شيء، إرادة ومصائر العديد من الدول الأخرى التي لها نفس القدر من السيادة ومعنية بنفس القدر بمقاصد ومبادئ منظمتنا.

**السيد كامبيل** (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): جرى تعميم موقف أيرلندا وعدد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم الأخرى بشأن قضايا المضمون الرئيسية المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن وأساليب عمله على الفريق العامل المفتوح باب العضوية في وقت مبكر من هذا العام - بعد عامين بالضبط تقريبا من تقديمها لأول مرة كإسهام في عمل الفريق المستمر. وقد تشجعنا كثيرا بعدد الوفود التي بدا، أثناء الفترة الفاصلة، أنها تشاطرنا نهجنا. وقد تجلى هذا أيضا في المشاورات الخاصة غير الرسمية التي اضطلع بها مكتب الفريق العامل في بداية هذا العام.

وإزاء هذه الخلفية، ولكن مع إدراك الحاجة إلى أن نعكس ما بدا أنها الآراء السائدة بالنسبة لمعظم قضايا إصلاح مجلس الأمن الهامة، قررنا أن نعود ثانية إلى ورقتنا وأن نعيد تعميمها آملين أن تشجع على تحقق زخم جديد والإسهام فيه، وهو ما سعت إليه وفود عديدة. وترد الورقة في المرفق الثالث من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المقدم إلى الجمعية العامة (A/51/47).

إن النقاط المبدئية الرئيسية، التي يعتقد وفد أيرلندا أنه ينبغي الاسترشاد بها في إصلاح مجلس الأمن، قد أورد وفد بلادي تفاصيلها بوضوح على المستوى الوزاري وفي بياناتنا التي أدلينا بها في الفريق العامل.

وتتشاطر أيرلندا الرأي القائل بأن مجلسا موسعا غير أنه فعال لا يكفل فقط تمثيل زيادة العضوية العامة، ولكنه يأخذ في الحسبان أيضا القوى الاقتصادية والسياسية الجديدة ومناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الممثلة تمثيلا ناقصا.

ولذلك، سنواصل تأييد توسيع متوازن في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ونحن نسجل رسميا تأييدنا لانتخاب اليابان وألمانيا لمقعدين دائمين. ونعتقد أنه يمكن تحديد مرشحين مناسبين من العالم النامي ذوي نفوذ عالمي وقادرين على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين ومستعدين للمساهمة. وفي حالة واحدة على وجه الخصوص، تدور مناقشات قوية حول حل يقوم على التناوب.

ونحن مدينون كثيرا لنوعية المساهمات التي قدمتها وفود عديدة في المساعدة على النهوض بعملنا أثناء الدورة الحادية والخمسين. وأود أن أشيد إشادة حارة بنائبي الرئيس لمهارتهما المتميزة وإصرارهما على المضي قدما في عملنا. لم تكن مهمتهما سهلة، وهما يستحقان احترامنا وتقديرنا الكاملين.

مع اقتراب نهاية الدورة الحادية والخمسين، بُذل جهد جدي، لمعرفة إمكانية تضييق الخلافات التي كانت باقية بالنسبة لعدد من النقاط الرئيسية. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الطاقات الضخمة للسفير غزالي اسماعيل، رئيس الجمعية العامة السابق. وكان تقديم ورقة على هيئة مشروع قرار خطوة جريئة وإبداعية. وبينت ردود الفعل التي أحدثتها أن توافق الآراء - وهو مثالي دائما - متعذر في هذه المرحلة، كما أن المواقف المبدئية المتصلة بمسائل من قبيل حجم وتكوين المجلس الموسع، وكذلك حق النقض، أوضحت بجلاء أن إيجاد حل يرجح أن يحظى بتأييد واسع النطاق ليس في متناول اليد بعد.

اسمحوا لي فقط أن أبدي الملاحظتين القصيرتين التاليتين بشأن هاتين المسألتين. بادئ ذي بدئ، أن وجود مجلس أمن موسع لا يزيد عدد أعضائه على ٢١ عضوا لن يكون كافيا. فهو لن يوفر لنا طريقة لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين زيادة متوازنة. ويبدو من الواضح أيضا أن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط لن يكون مقبولا للجميع.

وبالنسبة لحق النقض، نحن غير مقتنعين بأنه تم إيجاد طريقة لمعالجة المسألة على نحو مرض. ونرى أن توسيع حقوق النقض إلى الأعضاء الدائمين الجدد والاحتفاظ بها، دون أي قيد على نطاقها أو تطبيقها، من قبل الأعضاء الدائمين الحاليين سيكون خطوة إلى الوراء.

ويتحفظ وفد بلادي أيضا على أية صيغة من شأنها أن تخرج مسألة حق النقض من المفاوضات وتأجيل المزيد من النظر فيها إلى وقت لاحق في المستقبل البعيد. ومن الضروري الآن تركيز قدر أكبر بكثير من التفكير والمناقشة على هذه المسألة. ونحن نرى أن مستوى الأصوات اللازمة في المجلس الموسع لاعتماد قرارات يمثل عنصرا آخر في هذا السياق.

في المناقشات التي دارت العام الماضي في إطار هذا البند، لم يكن وفد بلادي وحيدا في القول إنه ما لم نتمكن من حقن زخم جديد في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية فإن العملية مهددة بالتوقف. ونحن نسلم بأنه بُذل جهد جاد على مدى العام الماضي لمعالجة مضمون جميع المسائل بتفصيل كبير، بما في ذلك محاولة صياغة مشروع قرار. وقد أحرز بعض التقدم المفيد، لا سيما في ميدان وأساليب وإجراءات عمل المجلس.

لا تعارض أيرلندا مواصلة هذه المناقشات في العام المقبل. وقد تؤدي تطورات أخرى أثناء العام القادم إلى مناخ موات لمفاوضات ناجحة. ولا نزال نعتقد أن هناك حاجة لقدر أكبر من الجهد السياسي للحفاظ على الزخم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الإصلاح الهامة هذه.

**السيد عامر** (الجماهيرية العربية الليبية): تأتي مناقشتنا لهذا البند الهام في نهاية مرحلة أخرى من المناقشات المكثفة لإصلاح مجلس الأمن. والآن ونحن بصدد البدء في جولة جديدة من المفاوضات، نأمل أن تكون هذه الجولة جديدة من المفاوضات، نأمل أن تكون هذه الجولة أكثر حسما للوفاء بالمهمة التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، وهي، إعادة تشكيل مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلا في عضويته، وديمقراطية في صنع واتخاذ قراراته، وأكثر شفافية في طرق وأساليب عمله.

على مدى الأربع سنوات الماضية، درست الدول الأعضاء في هذه الجمعية وفي الفريق العامل المنبثق عنها، عددا من المقترحات بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن. وهناك تأييد واسع لزيادة أعضاء المجلس. وبالرغم من قناعتنا الراسخة بأن الزيادة العددية في حد ذاتها لن تحقق المرجو منها، وهو المطالبة بإصلاح مجلس الأمن، فإن وفد بلادي قد يجد فيما طرأ على عضوية الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بزيادة عدد أعضائها بأكثر من الثلث، منذ آخر مرة وسع فيها مجلس الأمن. ولتصحيح الاختلالات الحالية في تشكيلة المجلس، حيث يغالي الوضع الحالي كثيرا في تمثيل مناطق وأقاليم جغرافية على حساب مناطق وأقاليم جغرافية أخرى، وهو ما يتنافى مع أحكام الميثاق، وبالتحديد المادة ٢٣، قد يجد في كل ذلك ما يبرر الموافقة على هذه الزيادة، ولكن في العضوية غير الدائمة دون غيرها. لأننا، وبكل صراحة، لسنا في حاجة لأعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. ولكن إذا ما رأت الغالبية العريضة أن هناك حاجة فعلية ملحة للزيادة في العضوية الدائمة، فينبغي أن لا يفرض ذلك طرف معين من الأطراف الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وألا يكون انتقائيا على حساب مصلحة البلدان النامية. كما يجب أن يراعى في المقام الأول ضرورة تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في عضوية هذه الفئة بحيث تعطى الأولوية للأقاليم الجغرافية غير الممثلة على الإطلاق في المجلس أو ذات التمثيل الأدنى. كما لا ينبغي أن يتم اختيار الأعضاء الدائمين الجدد على أساس يقوي احتكار قبضة الأقوياء الأغنياء على الأغلبية الضعيفة من عضوية الأمم المتحدة.

يجب أن تنصب جميع جهودنا على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن في المقام الأول، بحيث نصل إلى مشروع مشترك متكامل العناصر يحقق المساواة الكاملة في السيادة بين الدول، ويضمن الشفافية والمساءلة ويرسي قواعد الديمقراطية. إن موقفنا هو أنه لا معنى لإصلاح مجلس الأمن إذا لم يُتح لعموم الدول الأعضاء إبداء رأيها والتعبير عن مواقفها في المسائل التي تهمها المطروحة على المجلس، ليس بعد حسم الأمر وراء أبواب مغلقة، ولكن في اجتماعات رسمية مفتوحة تسبق عملية صنع القرار. ولن تكون عملية الإصلاح فعالة إذا ما

استمرت عملية صنع القرار في المجلس على نطاق ضيق وفي حالات تكرس الواقع بأن دولة واحدة أو قلّة من الدول تستأثر بعملية صنع القرار. ولا بد من ترتيبات تضمن الإعمال الصحيح للمادة ٣١ من الميثاق. وتجربتنا مع مجلس الأمن أوضحت لنا مدى أهمية ذلك. فقد فسرت دول بالمجلس هذه المادة على نحو يتناقض معها نصا وروحا، الأمر الذي لم يمكننا من ممارسة حق كفله لنا الميثاق بكل وضوح.

إن حركة عدم الانحياز، كما يتبين من الوثيقة A/51/47 أعربت عن تأييدها لهذه المقترحات، وعرضت مقترحات أخرى نؤيدها. ودول الحركة، بتأييد من بلدان خارج عضويتها، حاولت في الجولات السابقة من المفاوضات إيجاد توافق عام في الآراء حول هذه المقترحات. والقلّة فقط هي التي عارضت ذلك، ولكن ما قدمته لم يقنعنا بالتراجع. ويتعزز لدينا الأمل في أن تسود إرادة الأغلبية، ويتم التوصل إلى إجراءات تحظى بموافقة الجميع وتكفل أن يعمل مجلس الأمن بأسلوب ديمقراطي وبحياد من ناحية، ومن ناحية أخرى، وضع قواعد تضمن إقامة صلات أفضل بين المجلس وبقية أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، بما يحقق أن يكون المجلس مسؤولا أمامها بوصفها الجهاز الوحيد الذي تتمتع فيه كافة الدول بالمساواة الكاملة.

إن امتياز النقض ممارسة عفى عليها الزمن. ولن نكسب الكثير إذا لم تشمل عملية الإصلاح إعادة النظر في هذا الامتياز. ورأينا أن هذا الامتياز لم يعد هناك ما يبرر الإبقاء عليه؛ فقد استغل لخدمة المصالح الوطنية الضيقة، بما في ذلك تكريس أعمال العدوان، والحماية من الإدانة. والحقيقة هي أن الدول التي انتصرت عام ١٩٤٥ أخذت لنفسها امتيازات خاصة منعتها عن غيرها. واليوم، فإن الأمم المتحدة تختلف عما كانت عليه منذ خمسين عاما. ولعل أهم مظهر لاختلاف وضعها هي أن أغلب الدول الممثلة في هذا المحفل لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة، ولم يكن لها رأي فيما استأثرت به خمس دول من امتيازات. وهذا مبرر كاف يقودنا إلى نتيجة واحدة وهي أن حق النقض يجب الغاؤه فهو ضد مبادئ الميثاق وأولها المساواة الكاملة في السيادة بين الدول. كما أن هذا الامتياز يتناقض مع قيم العدالة، ويقوض مبادئ الديمقراطية، وفوق ذلك كله فإنه لم يعد مقبولا أن تتمتع دول بامتياز تستغله لتكريس هيمنتها على مصير العالم والتحكم في سلطة القرار الدولي.

إن تقرير الفريق العامل، الوارد في الوثيقة A/51/47، وفّر لنا معلومات مكّنتنا من تقييم أعماله خلال الدورة الماضية لهذه الجمعية. وعلى ذلك يستحق السفير غزالي اسماعيل ونائبيه مندوب تايلند ومندوب فنلندا تقديرنا البالغ. وفي هذه الدورة سيواصل الفريق أعماله تحت قيادتكم الحكيمة وبالمساعدة القديرة لنائبيكم. ونحن نأمل ألا يطول انتظارنا حتى يتوصل الفريق العامل إلى خاتمة ناجحة. ولا ينبغي أن يفسر موقفنا هذا على

أننا نميل إلى وضع إطار زمني مفروض. إننا نؤيد إتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لزيادة التفكير في هذه المسألة. وهنا فإننا نتفق تماما مع موقف دول حركة عدم الانحياز كما جاء في بيان المؤتمر الوزاري الثاني عشر:

"في حين نقر بأهمية معالجة هذه القضية بوصفها مسألة تتطلب الاهتمام بها على أساس الاستعجال، ينبغي ألا يبذل أي جهد للبت في المسألة قبل التوصل إلى اتفاق عام".

**السيد غورليك** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لا تزال مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن محط اهتمام عدد كبير من الدول. ولكنها ليست مسألة قائمة بذاتها، بل هي بالأحرى جانب من جوانب المهمة الأساسية، مهمة تعزيز الأمم المتحدة، وإن كانت لها مغزاها الخاص وقضاياها المحددة.

نتيجة للمناقشات التي جرت في السنوات الأربع الماضية، لوحظ وجود توافق متعاظم في الآراء حول الحاجة إلى ضمان أن يكون توسيع عضوية مجلس الأمن حكيما ورشيدا، حتى يتسنى، أولا وقبل كل شيء، تعزيز فعالية مجلس الأمن باعتباره الجهاز الدولي المركزي المكلف بصون السلم والأمن. والتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن جميع المسائل الرئيسية ما زال يمثل شرطا أساسيا للاهتداء إلى حل ناجع. ومن الواضح أن اتفاقا كهذا يقتضي أن يؤيده جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين يتعين المحافظة على كل امتيازاتهم المنصوص عليها في الميثاق. فهذه مسألة تتعلق بالمبدأ.

ولا يمكن تحقيق مزيد من التقدم إلا باتباع نفس مسار المفاوضات الجادة، الذي يعد ضروريا لإيجاد حل ناجع بحق. وهذه المسألة الأساسية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة يجب ألا تكون مرتهنة بتقلبات آلية التصويت. وروسيا تتشاطر تماما الرأي السائد في الأمم المتحدة، بأن التسرع المفتعل في المناقشات وفي عملية التفاوض أمر غير مقبول، وأن فرض أطر زمنية تعسفية يؤدي إلى نتائج عكسية. وقد انعكس هذا الرأي في القرار الإجماعي بمواصلة أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، والذي لم يستنفد بعد كل إمكاناته. وسيشارك وفدنا مشاركة بناءة في أعمال الفريق، وبذلك يشجع البحث الجماعي عن قرار.

ونؤكد أنها مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. والمطلوب منا جميعا هو التحلي بالمنطق السياسي السليم والتفكير المتوازن، وخاصة فيما يتعلق بالمعادلة المحورية، ألا وهي تحقيق الاعتدال بين مستوى التمثيل في مجلس الأمن بعد إصلاحه، والحاجة الحتمية إلى كفالة فعاليته. وما زلنا نؤمن بأن زيادة عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تكون عند حدها الأدنى حتى لا تؤثر تأثيرا عكسيا على كفاءة المجلس وفعاليته.

وروسيا، من حيث المبدأ، مستعدة للنظر في عدد من الأفكار المحددة المطروحة في الوقت الراهن على مائدة التفاوض، مثل توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين، وفكرة تناوب العضوية - شريطة أن يكون ذلك رغبة كل مجموعة من المجموعات الإقليمية المعنية.

ونحن مقتنعون بأن أهم شيء هو التأكد من أن يكون توسيع عضوية مجلس الأمن حسن التوازن بما يكفل تنفيذ المشروع الحالي الخاص بزيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس. وقد ذكرنا من قبل على مستوى رسمي رفيع أن ألمانيا واليابان، من الناحية الموضوعية، مرشحتان حقيقيتان لعضوية مجلس الأمن بعد إصلاحه. ومع ذلك، فمن الواضح أيضا أن التوصل إلى اتفاق واسع النطاق حول بارامترات توسيع مجلس الأمن يعني ضمنا منح مقاعد دائمة لممثلين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما نتشاطر الرأي القائل بأن مسألة منح الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض ينظر فيها بعد أن تتضح "المعالم الشخصية" المحددة لمجلس الأمن الموسع.

وفي رأينا أن الاقتراحات الداعية إلى إجراء استعراض دوري لعضوية مجلس الأمن لم تستوف بعد حقها من الدراسة، وأنها تستحق مزيدا من النظر المتعمق. وفي هذا الصدد، تساورنا الشكوك في أن هذه الاستعراضات ستؤدي حقا إلى تعزيز كفاءة المجلس.

ختاما، أود أن أقول إن مشكلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته، بما في ذلك زيادة انفتاحه، لا تزال موضوع نظر جاد في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهنا أيضا تقوم الحاجة إلى وضع نهج واقعي ومرحلي تجاه المهمة الدقيقة المتعلقة بالتوصل إلى ابتكارات عملية وناجعة بحق تستهدف رفع كفاءة المجلس، وتنبني على الخبرة المكتسبة من التنفيذ الشامل

لعدد من التدابير الهامة التي اتخذت بالفعل في الآونة الأخيرة.

**السيد كاساندا** (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البند الذي ما زال قيد نظرنا منذ أمس له أهمية قصوى بالنسبة لنا جميعا نحن المجتمعين في هذه القاعة. فصون السلم والأمن الدوليين من مسؤولية جميع أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلام. وهذا هو السياق، الذي نرى فيه لنا جميعا مصلحة حيوية في إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. وبهذه الروح أيضا يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة الكاملة التي نأمل أن تبني أساسا قويا لحلول توفيقية في المستقبل.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيلي (جنوب أفريقيا).**

منذ صدور القرار ٢٦/٤٨ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، سجلنا مستوى معينا من التقدم بشأن مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن المعقدة. ومنذ ذلك الوقت طرحت وفود عديدة مقترحات محددة. والتحدي الكبير الذي يواجهنا الآن هو كيف نحول هذه المقترحات المختلفة إلى اتفاق عام بشأن الأساس الذي يمكن أن يقام عليه الهيكل الجديد لمجلس الأمن الذي من الواضح أننا نرغب جميعا في أن نراه، وأن نجعله يعمل لصالحنا وصالح الأجيال المقبلة.

وهناك أداة أساسية لتسهيل التوصل إلى اتفاق عام بشأن مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وهي الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي هذا الشأن، يرحب وفد بلدي بإعادة تعيين السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند نائبين لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وإعادة تعيينهما هي تأكيد مجدد للإسهامات الهامة التي قدماها في عمل الفريق العامل. ونرحب أيضا بكون الفريق العامل سيستأنف عمله الشهر المقبل ليكمل قوة الدفع للتقدم الذي نأمل أن تحققه هذه المناقشة.

إن موقف وفد بلدي بشأن مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن مبين بالتفصيل في موقف حركة عدم الانحياز والموقف الأفريقي المعروضين أمامنا الآن. ولقد ذكر ممثل مصر الدائم مجددا موقف حركة عدم الانحياز في بيانه بالأمس، الذي أؤيده تأييدا تاما. وفي هذا الشأن، لن أحاول أن أذكر من جديد موقف وفد بلدي بشأن هذا الأمر.

إن الرسالة المكررة التي وردت في بيانات العديد من الوفود التي تكلمت بشأن مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن في اليومين الماضيين هي أننا بحاجة إلى أن نجعل عملية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن الآن تطور دينامية خاصة بها عن طريق تشجيع إجراء مشاورات شاملة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق عام. والوضع على حاله الآن، لا ينم عن أي دليل على وجود اتفاق عام يبرر الضغط لاتخاذ قرار في هذه المرحلة من مشاوراتنا. وإزاء هذه الحقيقة، ينبغي ألا نُغرى بالإسراع بالعملية على نحو مصطنع، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ووفد بلدي يتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية - عندما يستأنف العمل في كانون الثاني/يناير المقبل - أن يجري دراسة موضوعية لمختلف المقترحات، بغرض إرساء أرضية مشتركة. إلا أن هذا ينبغي ألا يقيد من تقديم مقترحات جديدة. واستدامة مجلس أمن المستقبل - الذي نسعى جاهدين إلى إنشائه - ستعتمد اعتمادا حيويا على تنوع المدخلات، لأن الحقيقة في نهاية الأمر، ستظل هي أن مجموعة صغيرة من البلدان في مجلس الأمن الجديد ستعمل نيابة عن أغلبية بلدان العالم.

وإزاء هذه الخلفية، فإن عملنا هو أكثر من مجرد إصلاح وتوسيع لمجلس الأمن. إنه أيضا عملية معقدة تتعلق ببناء الثقة. ونحن جميعا ندرك تماما مشاعر القلق التي تساور بعض الوفود بشأن الآثار النهائية للقرارات الجريئة التي سنتخذها بشأن مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن هذه. وعلينا أن نجد بعض الطرق والوسائل لتقليل المخاطر المحتملة وبالتالي تبديد مشاعر القلق هذه. وهذا سبب آخر يثبت أن الإصلاح السريع ليس في صالح المجتمع الدولي.

اسمحوا لي بأن أنهي بياني المختصر بالقول بأننا، بسبب الأهمية البالغة لهذه الممارسة، نود أيضا أن نردد الرأي القائل بأننا نحتاج إلى الامتثال بإخلاص لأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق فيما يخص أي قرار تترتب عليه آثار تقضي بتعديل الميثاق.

**السيد حمدون** (العراق): نود أولا أن نتقدم بالتهنئة الحارة إلى سعادة السفيرين بريتنشتاين وجاياناما لإعادة

انتخابهما نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. كما نود أن نعبر عن تقديرنا لجهودهما القيِّمة وحنكتهما في إدارة عمل الفريق.

مما لا شك فيه أن الظروف والمتغيرات والمعطيات الدولية التي تم في ظلها تأسيس الأمم المتحدة وكتابة ميثاقها قد تغيرت بشكل جذري في عصرنا الراهن. بل إن هذا التغيير سيكتسب ملامح جديدة ذات أبعاد لا تخلو من خطورة، عشية إطلالة العالم على الألفية الجديدة.

لهذا أصبحت مسألة إصلاح مجلس الأمن ليست مطلوبة فحسب، بل حتمية، إذا ما أريد للمجلس أن ينفذ ولايته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، ويعزز النظام الدولي نيابة عن جميع دول العالم، خاصة في ضوء المفارقة الحالية المتمثلة في أن مجموعات جغرافية وسياسية كاملة تمثل الغالبية العظمى من دول العالم، لا تزال غير ممثلة في مجلس الأمن بشكل يتناسب مع دورها في العالم. والأغرب من ذلك هو بقاء رغبات الغالبية العظمى في الجمعية العامة خاضعة لرغبات وإملاءات القلّة المتميزة في مجلس الأمن بفضل تمتع الأخيرة بسلطة النقض (الفيتو).

لذلك فالسؤال الذي يجب أن يُطرح ضمن عملية إصلاح مجلس الأمن هو لماذا ينبغي أن تظل أقلية صغيرة من الدول تمارس هذا القدر الكبير من التسلط على مصير الغالبية العظمى من الدول الأعضاء دون موافقتها؟ ولماذا تبذل مجموعة صغيرة من الدول محاولات متكررة ومتواصلة لإضعاف وتهميش أكثر هيئات الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا، وهي الجمعية العامة؟

ثم كيف يمكن أن تنسجم هذه المجموعة من الدول المتسلطة في مجلس الأمن مع نفسها، عندما تدعو باستمرار إلى اتباع أساليب الديمقراطية والحكم الصحيح على المستويات الوطنية، لكنها في نفس الوقت لا تراعي هذه المفاهيم بالغة الأهمية عند تعاملها مع الدول الأعضاء الأخرى على الصعيد الدولي، من خلال الأمم المتحدة، عندما تصر على إخضاع إرادة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لمشيئتها في مجلس الأمن.

ما برح المجتمع الدولي لسنوات عديدة، يسلم بأهمية وحتمية إصلاح مجلس الأمن، لكن هدف الإصلاح هذا لا زال بعيد المنال ليس لأن الغالبية العظمى من شعوب العالم لا تريد الإصلاح، وإنما لأن بلدا أو آخر من الأعضاء الدائمين في المجلس لا يريد تجاوز شبكة المصالح والامتيازات التي اكتسبها في ظروف تاريخية معروفة لنا جميعا. ونحن بالطبع ندرك بأنه لا توجد قوة عظمى ترغب في إخضاع مصالحها الحيوية لولاية الأمم المتحدة، وهي لذلك لا تريد أمما متحدة قوية كهدف بحد ذاته رغم أنها ترغب بقوة في أن تضفي من القوة والمصداقية على المنظمة الدولية بقدر ما يجعل هذه المنظمة وسيلة فعالة لخدمة أهدافها وسياساتها الكونية.

لذلك فإن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يبدأ باستعادة مفهومي التضامن والشراكة اللذين استرشدت بهما اتفاقات سان فرانسيسكو واللذين يعتبران المبررين الرئيسيين لقيام الأمم المتحدة، بدلا من مفاهيم الإنانية والانفرادية وفرض الشروط بالقوة ضمن نهج يهدف إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية في الأمم المتحدة بما يكرس المفهوم الطبقي الواضح المعالم في العضوية حاليا.

يؤيد وفد بلادي مقترحات الإصلاح التي قدمتها مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز والتي أشار إليها يوم أمس سعادة السفير نبيل العربي. كما يؤيد وفد بلادي الورقة التي تقدمت بها المجموعة العربية إلى الفريق العامل، خاصة فيما يتعلق بتخصيص مقعد دائم للدول العربية في أفريقيا وآسيا على أساس التناوب، إضافة إلى مقعدين غير دائمين وفق نفس الأساس. مع ذلك يود وفد بلادي أن يشير بشكل محدد إلى بعض المقترحات التي يعتقد أنها مهمة لعملية إصلاح مجلس الأمن، وهي كما يأتي:

أولا، لا بد أن تستلهم عملية الإصلاح مبادئ الديمقراطية والتمثيل الجغرافي العادل والشفافية، وتستبعد نهج الإصلاح الظرفية أو المتسرعة والجزئية.

ثانيا، يجب أن يكون هناك ما هو أكثر من التشدق بالكلمات إزاء المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة مثل المساواة في السيادة والمساواة بين كبار الدول وصغارها، غنيها وفقيرها. لذلك فالمطلوب هو جعل مجلس الأمن أقل صفوية عن طريق تحجيم نادي الأقوياء الذين يتمتعون بسلطة النقض، تمهيدا لإلغاء هذا "الحق" في وقت لاحق، مع تعزيز الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة ومثلها، والاهتمام بمسألة المساءلة أمام العضوية الكاملة للجمعية العامة.

ثالثا، يجب ألا يتم تبني إجراءات الفصل السابع من الميثاق إلا بعد استنفاد جميع الجهود التعاونية السلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. وإذا ما برزت حاجة لإجراءات الفصل السابع من الميثاق يجب أن تطبق هذه الإجراءات بشكل جماعي وبإنصاف، وفي إطار أهداف ومبادئ الميثاق، وبدون أن يسمح لبعض الدول القوية في المجلس بتطبيق هذه الإجراءات بشكل متعسف ومنفرد ضد بعض الدول الأعضاء المستهدفة.

رابعا، فيما يتعلق بزيادة العضوية في مجلس الأمن، تؤيد بلادي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس وفق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

خامسا، لا بد من مراجعة إجراءات المجلس بما فيها ممارساته اليومية ونظامه الداخلي المؤقت ومواد الميثاق التي تحدد صلاحياته وطرائق عمله وعلاقته ببقية أجهزة الأمم المتحدة.

سادسا، يتحتم إعادة النظر في نص المادة ٤١ من الميثاق التي أسيء استخدامها بشكل متعسف ضد بعض البلدان، ويجب أن تكون هناك مبادئ يسترشد بها المجلس عند فرض العقوبات كأن تكون هذه العقوبات متناسبة مع درجة التهديد الموجهة للسلم والأمن الدوليين، وأن تكون مقيدة بإطار زمني وشروط محددة وغيرها من الضوابط التي تغلق الباب أمام استغلال هذه المادة لأغراض سياسية فردية لا علاقة لها بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

سابعا، ينبغي تنشيط دور الجمعية العامة في مسائل حفظ السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات الدولية قبل عرضها على مجلس الأمن الدولي لأن الجمعية العامة هي أعلى سلطة ديمقراطية تمثل جميع الدول الأعضاء بشكل عادل.

ختاما، لا بد من القول بأن عملية إصلاح مجلس الأمن تقف الآن أمام مفترق طرق خطير. فإما أن يتم إنجاز هذه العملية وفقا لإرادة الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة بما يجسد مبادئ العدل والإنصاف والمساواة والشراكة والتعاون التي تضمنها الميثاق أو الاستمرار في نهج الازدواجية والانتقائية وسياسة الأبواب المغلقة التي أضرت كثيرا بمصداقية المجلس، وحرفته عن الأهداف السامية التي رسمها له الميثاق.

**السيد إنسانالي** (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن العدد الكبير من الوفود التي تكلمت حتى الآن في المناقشة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن، يبين بجلاء أنه على الرغم من أن الاتفاق العام لا يزال بعيد المنال فإن هناك تصميما قويا من جانب العضوية العامة على الدفع قدما ببحث هذه المسألة.

ووفود الجماعة الكاريبية التي يشرفني التكلم باسمها اليوم، تشارك مشاركة كاملة في هذا التصميم. وهي مستعدة بذهن متفتح لاستئناف السعي حتى يكون مجلس الأمن أكثر انفتاحا وديمقراطية وفعالية.

ونعترف مع التقدير بالتزام رئيس الجمعية بهذه المهمة. وسنتعاون معه ومع نائبي الرئيس الموقرين والمتفانيين اللذين أسعدنا كثيرا إعادة انتخابهما، في استكشاف البدائل المختلفة التي طرحت علينا. ولئن كانت هذه البدائل شاملة جدا في طبيعتها فليس من المستبعد في ضوء خصوبة تصوراتنا، أن تظهر بدائل أخرى ونحن نواصل عملنا. وهذه البدائل أيضا ينبغي دراستها وبحث إمكانية قبولها.

وإلى جانب تكرار التأكيد على التزام الجماعة الكاريبية بهذه العملية، قد يجدر بنا في هذه المرحلة من المناقشة، التي يوجد فيها على ما يبدو تحفظ على المسألة الجوهرية المتعلقة بتوسيع المجلس، أن نذكّر الجمعية العامة باهتماماتنا وشواغلنا الأساسية. وستستمر هذه الآراء في توجيه مشاركتنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بمجلس الأمن عندما يعاود الاجتماع في السنة الجديدة لتناول هذه المسألة مرة أخرى.

والأمر الذي لا يزال هاما بالنسبة لنا - وأستطيع القول بالنسبة لمعظمنا إن لم يكن لنا جميعا، نحن الدول الصغيرة - هو أن يكون لدينا مجلس أمن منفتح وديمقراطي وفعال. ذلك أننا، إذ نعول على هذا النظام الجماعي لصون سلمنا وأمننا، لا بد من أن نتأكد من قدرة هذا المجلس على توفير حماية معقولة ومضمونة لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. وهذا الاعتبار له أهمية فائقة بالنسبة لنا، وبالتالي لا يمكن أن نوافق، ولن نوافق، على أي إعادة تشكيل للمجلس لا تلبي هذا المطلب الأساسي. ولذلك نرى أن التوصل إلى مجلس محسن هدف يستحق تماما كل ما بذلناه من وقت وجهد في سبيل تحقيقه.

وفي رأينا أن المأزق الراهن - إذا جاز لي أن أطلق عليه هذه التسمية - ينجم عن حقيقة أن العديد من أعضاء الجمعية العامة يرون أن اقتراح إضافة أعضاء دائمين جدد ما زال غير مريح لهم. وفي الوقت الذي نتكلم فيه عن أمم متحدة أكثر ديمقراطية، هناك الذين قد لا يريدون أحدا يراهم يدعون إلى توسيع العضوية المتميزة. إلا أنه في مواجهة هذه المشكلة المحيرة والواقع السياسي الراهن، يتعين علينا أن نتوصل إلى اتفاق يلقى قبولا عاما.

لذلك، قد يكون من الحكمة، كما اقترح البعض، أن نعيد توجيه مناقشتنا بعض الشيء حتى في هذه المرحلة، وأن نناقش أفضل شكل للمجلس يمكن أن يلبي احتياجات المجتمع الدولي. لقد كانت مناقشاتنا تنطلق دوما من الفرضية القائلة بأننا لا نستطيع تغيير بعض عناصر تكوين المجلس، وبالتالي فإن الطريق إلى المستقبل يجب أن يقتصر على إجراء إصلاح شكلي لمشكلة التمثيل الجغرافي. غير أن إخفاقات المجلس في السنوات القليلة الماضية، ومن بينها إخفاقاته في الصومال والبوسنة ورواندا، تشير إلى ضرورة إجراء استكشاف أعمق لدور المجلس، وتكوينه، وأدائه.

ونرى أن مثل هذا التقييم قد يجعل من الأيسر لنا أن نقرر ما إذا كان ينبغي توسيع المجلس في فئتيه، أو ما إذا كان التوسيع يجب أن يقتصر على فئة الأعضاء غير الدائمين. وفي حالة التوصل إلى اتفاق عام حول استصواب التوسيع في العضوية الدائمة، فسيتعين علينا عندئذ أن ننظر بجدية في المعايير التي ستنظم هذه العضوية. فالحقيقة التي تضيع أحيانا في المناقشة هي أن العضوية الدائمة ليست مجرد تميز؛ فالأعضاء الدائمون عليهم واجبات والتزامات عليا تجاه المجتمع الدولي الذي يفترض أنهم يعملون بالنيابة عنه.

وقد يكون من الملائم أيضا أن نذكّر هنا بأنه ولئن كان اهتمام المجتمع الدولي قد تركز على هذه المسألة إلى حد كبير من منظور التوسيع الممكن للمجلس، فإن التوسيع في حد ذاته لن يعالج بشكل كامل المسائل الأساسية المتعلقة بالشفافية في تشغيل المجلس، أو عمليات صنع القرار فيه، أو مصداقية تلك القرارات. ولا بد من بذل جهد جاد ومستمر لتعزيز هذه الجوانب. وقد وفر مكتب الفريق العامل، في الوثيقة A/AC.247/1997/CRP.8، أساسا متينا لتوجيه مناقشاتنا المقبلة فيما يتعلق بالتحسينات التي يمكن إدخالها في المستقبل، والكيفية التي يمكن بها إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الترتيبات.

وبالنسبة لصلة المادة ١٠٨ من الميثاق بنتيجة مناقشاتنا - وهي مسألة برزت بوضوح في هذه المناقشة - أود أن أقول فقط إنه في ضوء أهمية إصلاح مجلس الأمن، تعلق دول الجماعة الكاريبية أهمية كبرى على لغة القرار ٢٦/٤٨، الذي يتحدث عن اتفاق عام. ولئن كانت هذه العبارة قد تحتمل تفسيرات مختلفة، فإننا نرى أنها تعبر عن النية الأصلية للجمعية العامة في التأكد من أن تأييد أي تغييرات مقترحة في المجلس، حتى الاقتراح البسيط الداعي إلى توسيع المجلس بفئتيه، ينبغي أن يكون على الأقل في المستوى الذي تتطلبه المادة ١٠٨. وعلى ذلك قد نود إجراء دراسة متأنية للغاية لهذه المسألة، نظرا لأنه، في رأينا، لن يستفيد أحد منا نحن الحاضرين في هذه الجمعية العامة - من حل لا يحظى بأوسع تأييد ممكن.

وأود أن أقول في ختام كلمتي، إنه نظرا لكثرة وتعقد المسائل التي تنطوي عليها هذه العملية، ينبغي لنا ألا نندهش بالمرة إذا استمرت بعض الخلافات فيما بيننا حول بعض النقاط، حتى وإن بدت أحيانا خطيرة ومستعصية على الحل. ومع ذلك، ينبغي ألا تثبط هذه الاختلافات من عزيمتنا أو تؤدي بنا - وهذا هو الأسوأ - إلى خلاف غير حضاري فيما بيننا. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يقوي عزيمتنا التقدم المحدود ولكنه محسوس الذي حققناه خلال السنوات الأربع الماضية، وأن نسعى إلى حسم المسائل المتبقية بالجدية الواجبة وبروح التعاون.

إن وفود بلدان الجماعة الكاريبية مستعدة، كدأبها دائما، لأن تنظر، في إطار مبادئنا ومصالحنا المعلنة، في أي مقترحات يبدو منها أنها توفر حلا معقولا ومرضيا. ويحدونا أمل وطيد في أن يتسنى استغلال الفترة التي ستنقضي بين هذه المناقشة وبين استئناف اجتماعات الفريق العامل في شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل في إرساء الأساس لحوار أكثر تجانسا وإنتاجا، يأخذ بعين الاعتبار مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء.

**السيد ديجاميه** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سوف أتوخى الإيجاز في بياني هذا، الذي سيكون الغرض منه إعادة التأكيد على اهتمام فرنسا المستمر بالعمل الجاري حاليا بشأن توسيع مجلس الأمن.

وهذا المسعى الذي ما برحنا نشارك فيه طوال السنوات الأربع الأخيرة، ينبغي أن يكلل بالنجاح.

إن موقف فرنسا واضح لا لبس فيه. فنحن نؤيد الزيادة في عضوية مجلس الأمن بفئتيه الحاليتين. ونؤيد انضمام ألمانيا واليابان بالاضافة إلى ثلاثة بلدان من الجنوب إلى العضوية الدائمة، ونؤيد إنشاء مقاعد غير دائمة جديدة من أجل تحسين التمثيل الجغرافي في المجلس. ونعتقد أنه لكي لا نعرض للخطر قدرة المجلس على العمل بسرعة وفعالية، ينبغي أن يبقى العدد الكلي للأعضاء أقل من ٢٥ عضوا. ونؤيد إعطاء الأعضاء الدائمين الجدد نفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، مع استعدادنا للعمل في سبيل وضع أي صيغة من شأنها أن تؤدي إلى اتفاق عام. وعلاوة على ذلك، فإننا مستعدون لأن نواصل بطريقة عملية متابعة الجهود الجارية طيلة السنوات الأربع الأخيرة من أجل جعل أساليب عمل مجلس الأمن أكثر شفافية.

ونرى أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الحادية والخمسين قد سمح لنا بإحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق عام. والنهج الذي اقترحه الرئيس غزالي يتطلب السير في العمل على عدة مراحل. تتمثل المرحلة الأولى في البت في الإطار اللازم لتوسيع المجلس. وتكون المرحلة الثانية هي البت في تنفيذ ذلك الإطار وخصوصا بانتخاب الأعضاء الدائمين الجدد. وتتمثل المرحلة الثالثة في إدخال تعديلات على الميثاق. ويتميز هذا النهج بأنه يتيح وقتا كافيا للوصول تدريجيا إلى اتفاق - أولا حول الإطار، ثم حول أسماء الأعضاء الجدد، بما في ذلك الصيغ الممكنة للتناوب الإقليمي. وهناك فرصة سانحة للبدء بجدية في عملية تؤدي إلى توسيع المجلس.

لا ينازع أحد في كون مسألة عضوية مجلس الأمن ناحية أساسية من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولذا فإن الاتفاق على التوسيع جانب لا غنى عنه من جوانب أي إصلاح حقيقي. ونحن نحتاج إلى أن نجعل الانتهاء من المفاوضات هدفا لنا، والوفد الفرنسي مستعد للإسهام في تحقيق ذلك.

**السيد عثمان** (السودان): إذ تستأنف الجمعية العامة بحث البند ٥٩ لا يسعنا في البدء إلا أن نسدي الشكر لسلفكم السفير غزالي إسماعيل، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ولنائبيه، لما بذلوه من جهد مقدر في سبيل التوصل إلى نتائج في هذا الصدد. كما نود أن نعبر لشخصكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا على حرصكم للتوصل لاتفاق عام بين جميع الأعضاء حول هذا الموضوع الهام، دون اتخاذ أي قرارات جزئية متعجلة في هذه المرحلة لا تجسد رغبات جميع الدول ولا ترضي طموحها.

لقد عكف الفريق العامل بجدية على عمله منذ أكثر من ثلاث سنوات. ويرى الكثيرون أنه لم يتمكن من أحراز تقدم يذكر. ووفد بلادي يشاطرهم هذا الرأي، ويقدر العقبات التي حالت دون إحراز أي تقدم في عمل الفريق. ويرى وفد السودان أن أبرز تلك العقبات تتمثل في عدم توفر إرادة سياسية لدى فئة قليلة من الدول لا تريد أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا ليواكب المتغيرات العالمية التي حدثت، وأهمها زيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كما هو معلوم في عام ١٩٤٥، عندما كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ٥١ دولة، كان عدد الأعضاء في مجلس الأمن في ذلك الوقت ١١ دولة. وعندما ارتفع عدد الدول الأعضاء في المنظمة عام ١٩٦٥ إلى ١١٧ دولة أصبح عدد الأعضاء في مجلس الأمن ١٥ عضوا. والآن كلنا يعلم أن عدد الدول الأعضاء في المنظمة بلغ ١٨٥ دولة، بينما ظلت عضوية مجلس الأمن كما هي عليه قبل أكثر من ٣٠ عاما. فهل يتسق هذا مع مبدأ التمثيل العادل؟ الإجابة بالطبع لا.

من جانب آخر، يرى وفد بلادي أن ذات الفئة القليلة التي لا تريد للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلا لا تريد له أيضا أن يصبح أكثر عدلا عن طريق إصلاح أساليب عمله لتتسم بالشفافية والديمقراطية، لأن ذلك سيمنعها من تسخير المجلس لمصالحها الضيقة كما هو عليه الحال الآن في كثير من الأحوال.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن تعد من أكثر المسائل حيوية وأهمية بالنسبة لجميع الدول، ذلك للدور البالغ الأهمية الذي يطلع به المجلس في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتأثر شعوب العالم بذلك. لهذا يجب أن يتم إصلاح المجلس في اتساق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم

المتحدة وأهمها مبدأ تساوي الدول في السيادة. ووقتئذ يكون المجتمع الدولي قد حقق إنجازا قيما تجاه إصلاح المنظمة الدولية بأسرها.

إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يعكس ويعبر عن وجهات نظر جميع الدول، صغيرة وكبيرة، فقيرة وغنية، حتى يصبح المجلس حقيقة الجهاز الذي يحق له أن ينوب عن جميع الدول، حسبما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين، وأقتبس:

"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

فهذه النيابة التي تشير إليها المادة الرابعة والعشرون لن تكون حقيقية وذات مصداقية إلا عن طريق التمثيل العادل - ونكرر العادل - لجميع الدول واحترام آرائها في عملية الإصلاح.

ونحن إذ نبحث موضوع إصلاح مجلس الأمن، لا بد لنا أن نؤكد أن الإصلاح الذي ننشده ونسعى إليه يجب أن يشمل مفهوم حق النقض. وفي هذا الخصوص يرى وفد السودان، مثل أغلبية الدول الأعضاء، أن مفهوم حق النقض أمر يناقض مبدأ المساواة بين الدول الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وعليه يجب إلغاؤه. وإن تعذر ذلك في الوقت الحالي فإننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى الحد من استعماله وتقييده وحصره على المسائل التي تقع تحت الفصل السابع من الميثاق فقط، لحين توفر الإرادة السياسية لإلغائه نهائيا.

إن وفد السودان يرى أن إصلاح مجلس الأمن لا بد أن يغشى كذلك أساليب عمل المجلس. وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة إعمال الشفافية عن طريق تقليل اجتماعات المجلس غير الرسمية. إذ من المعروف أن جميع قراراته تتخذ في الاجتماعات غير الرسمية، وفي ظلام تام، ويتم الإعلان عنها في اجتماع رسمي، عادة ما يكون مراسميا فقط. واتساقا مع هذا يؤيد وفد السودان كذلك ما تم التعبير عنه في اجتماعات سابقة حول ضرورة تمكين الدول غير الأعضاء في المجلس والمعنية بقضية تبحث فيه، من المشاركة في الجلسات غير الرسمية تحقيقا للعدالة.

في الختام يود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده لموقف حركة عدم الانحياز الداعي لضرورة التوصل لاتفاق عام على جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن، بحيث يكون ذلك في إطار صفقة تشمل توسيع عضوية المجلس، انطلاقا من مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وكذلك تحسين أساليب عمل المجلس، إضافة إلى معالجة مسألة حق النقض، ليكون إصلاحا متكاملا يراعي سيادة الدول والتمثيل الجغرافي العادل. وأن يتم ذلك عبر عملية تفاوض ديمقراطية تتسم بالشفافية ومفتوحة العضوية. كما يود وفد بلادي أن يؤكد التزامه بالموقف الأفريقي الصادر عن قمة هراري حول إصلاح مجلس الأمن.

**السيد دانش يازدي** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسهاما مني في مناقشة تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أود الإعراب عن تقديري لرئيس ونائبي الرئيس المشاركين في الفريق العامل، الذين بذلوا جهدا هائلا، خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، في توجيه المناقشات ومتحلين بقدر كبير من الصبر. وأود أيضا الإعراب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به السفير العربي، ممثل مصر باسم بلدان عدم الانحياز.

لقد مرت أربعة أعوام من المناقشات المتعمقة، والمحمومة أحيانا، في الفريق العامل بشأن مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن، أثبتت ضخامة القضايا التي تنطوي عليها هذه العملية وكثافتها وتعقدها ولا شك أن مجلس الأمن يحتاج، بسبب أوجه النقص في هيكله وأساليب عمله، إلى إصلاح مناسب وشامل. ولكن تصحيح أوجه القصور تلك عملية شاقة يتعين القيام بها دون فرض أي قيود زمنية.

فطبيعة مجلس الأمن وهيكله بلغا من التعقيد درجة يمكن عندها أن تكون لأي قرار متسرع بشأن الإصلاح آثار بعيدة المدى على العلاقات الدولية عموما وعلى منظومة الأمم المتحدة خصوصا. ومن ثم نرى أن اتفاق الدول الأعضاء العام، مسألة حتمية لا شك فيها لإصلاح المجلس من جميع جوانبه إذا أريد له أن يمثل أعضاء الأمم المتحدة بالكامل. ونقصد بعبارة "الاتفاق

العام" اتفاق جميع الدول الأعضاء تقريبا، وهو ما يزيد كثيرا بالتأكيد عن أغلبية الثلثين التي تتوخاها وفود معينة.

وقد أعرب خلال الجولات المختلفة من المناقشات والمشاورات في الفريق العامل عن عدد من المقترحات والآراء التي تتعلق بوجه خاص بحجم وتشكيل مجلس الأمن بعد الإصلاح. ولا يخامرنا شك في أن التكوين الحالي لمجلس الأمن أبعد ما يكون عن حالة الشؤون الدولية اليوم، ولا يمكن للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تقبله. فالخلل الراهن في التمثيل يضر ضررا بليغا بعضوية مجموعات إقليمية معينة في المجلس، وذلك في الواقع يقضي على مبدأي التمثيل والشرعية في المجلس. ونحن نرى أن أي زيادة في أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن يراعى فيها النصاب الفعلي للبلدان النامية وشواغلها. وينبغي علاج هذه المسألة في إطار التمثيل العادل في مجلس الأمن لكل المجموعات الجغرافية، ونرى أن المجموعات الخمس الحالية هي المجموعات الشرعية الوحيدة التي ينبغي البت في توزيع المقاعد عليها.

وبصفتنا عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز فإننا نعيد تأكيد الموقف الذي اتخذته الحركة إزاء توسيع مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ مقعدا. أما الحجة القائلة بأن هذا التوسيع تترتب عليه آثار سلبية على كفاءة المجلس، فهي غير مقنعة بينما تثير الشكوك حول مسألة التمثيل والشرعية في المجلس بهيئته الحالية.

وكانت قضية توسيع العضوية الدائمة هي أكثر القضايا إثارة للجدل من الجميع طوال المناقشات التي دارت على مدى الأعوام الأربعة السالفة. وفي ظل الظروف الراهنة تتباين الآراء بشكل كبير حول توسيع العضوية الدائمة، وهي قضية تتطلب بشكل معقول مزيدا من المناقشة، وربما كان من الحكمة أن تعالج مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين كخطوة أولى.

ونحن نرى أن تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن، وهو ضمن قضايا المجموعة الثانية، ينبغي أن يكون أمرا محتملا بعد اختتام المناقشات الشاملة والمكثفة لقضايا المجموعة الأولى، التي تتناول بصورة أساسية حجم وتشكيل مجلس الأمن. ويتعين إعادة النظر في أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته، بما فيها عملية صنع القرارات، بأسلوب دقيق وشامل. وفي هذا السياق يصبح تطبيق الديمقراطية والشفافية والمساءلة من الأمور الحتمية إذا كان المقصود هو أن يتمتع مجلس الأمن بالصفة العالمية. ومن المهم بالقدر نفسه أن تشارك الأطراف المعنية في مناقشات المجلس ذات الصلة، بما فيها المشاورات غير الرسمية. ويبدو أن التوسع في تطبيق المادة ٣١ من الميثاق يعالج أوجه النقص الحالية في هذا الصدد.

أما مسألة حق النقض وتواتر إساءة استخدامه فواضح أنها مسألة تثير القلق وهي وصمة عار بالنسبة إلى ١٨٠ عضوا في هذه المنظمة. وهي امتياز جائر ينطوي على مفارقة تاريخية، ويتعارض مع سيادة القانون بل ومع الفطرة السليمة، ومع الكثير من أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ندعو الفريق العامل إلى أن يدرس بجدية وسائل تقليص هذا الامتياز التمييزي وغير المعقول، كخطوة أولى في سبيل إلغائه نهائيا.

هذا، ومجلس الأمن يعمل باسم أعضاء الأمم المتحدة عامة، وهو من هذا المنطلق يحتاج إلى كامل الدعم من الجمعية العامة للوفاء بولايته على نحو فعال. ويمكن أن يحصل مجلس الأمن على هذا الدعم ويعزز مصداقيته لو أنه كان مستعدا للعون ومستجيبا للشواغل التي يعرب عنها الأعضاء عامة، وذلك عن طريق اعتماد التدابير الملائمة لتطبيق الديمقراطية والشفافية في عمله وفي صلته بالجمعية العامة.

ونحن نتطلع إلى استئناف عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، ونعرب عن استعدادنا للمشاركة بنشاط في مناقشاته خلال دورته المقبلة.

**السيد غولد** (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتابع إسرائيل باهتمام بالغ مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه. وقد تضاعفت عضوية الأمم المتحدة اليوم عدة أضعاف ما كانت عليه عند إنشاء المنظمة. فالدول الواقعة في المناطق التي لم تكن حصلت على استقلالها حتى عام ١٩٤٥ - أو حتى عام ١٩٦٥ في هذه المسألة - مضت على عضويتها الآن عقود كثيرة. ومجلس الأمن، المعهود إليه بأعظم المهام التي تضطلع بها هذه المنظمة وأشدها إلحاحا يجب أن يعكس هذا الواقع حفاظا على فعاليته ومصداقيته.

وتظل الطرائق الفعلية لتوسيع عضوية المجلس قيد الإعداد. وثمة تشكيلة من الحلول لهذه القضية، معروضة أمامنا. وفي هذا السياق أجد حرجا كما فعل وفدي في مناسبات أخرى، في تبيان أن الحالة الراهنة التي تظل إسرائيل فيها غير مستحقة للترشيح لأحد مقاعد مجلس الأمن ولا للهيئات الهامة الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو العاملة في إطارها، مسألة تثير قلقنا البالغ وينبغي أن تثير قلق كل من يتمسك بمبدأ المساواة في السيادة كما جسده ميثاق المنظمة.

فالنظام الحالي الذي تخصص فيه المقاعد الدائمة في مجلس الأمن لممثلي المجموعات الإقليمية يميز ضد إسرائيل وهي الدولة الوحيدة التي ليست عضوا، ولا يمكنها في الواقع أن تصبح عضوا، في مجموعتها الإقليمية. وهذا ظلم حقيقي، وهو ينتهك بالفعل ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. وهذا الظلم مستمر ومنهجي ويحدث هنا في هذا المبنى كل يوم، وعلاجه معروف جيدا للأعضاء وللأمانة العامة.

علاوة على ذلك، لا أود أن أثقل على جميع الحاضرين بقائمة من بنود جدول الأعمال وقرارات الأمم المتحدة التي تتناول قضايا ذات أهمية حيوية لدولة إسرائيل. وحسبي أن أقول إن الأمم المتحدة ترى أنه من الملائم أن تكرس جزءا كبيرا نسبيا من جدول أعمالها للشرق الأوسط وللصراع العربي - الإسرائيلي، في حين أن أحد طرفي الصراع الرئيسيين، وهو إسرائيل، يحرم بانتظام من أية مشاركة تذكر في الجهاز المركزي لاتخاذ القرار في هذه المنظمة. إن هذا هو حقا مسرح العبث، ولا ينال إعجاب الجمهور الموجود خارج هذه القاعة.

وبما أن الأمم المتحدة تسعى لتجديد نفسها، يجب أن يكون واضحا أنه لن يكون هناك إصلاح حقيقي ما لم يجر التصدي لهذه الحالة الشاذة بصورة عاجلة ومعالجة هذا الشكل الفاضح من أشكال التمييز المؤسسي. ونحن لا نسعى إلا إلى القليل من النزاهة - وهي نزاهة ينبغي أن تتحلى بها منظمة لا تتوانى عن النظر في أية ظلامة تعرض عليها، حقيقية كانت أم خيالية.

**السيد العتيبي** (الكويت): تناقش الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها، وهو بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويمثل التقرير المقدم في إطار هذا البند، والصادر في الوثيقة (A/51/47) نتاج اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية طوال الدورة الماضية.

وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تقديرنا وإعجابنا للجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل السيد اسماعيل غزالي، رئيس الجمعية العامة للدورة الماضية، ونائبيه السيد براتينشتاين، ممثل فنلندا، والسيد أسدا جاياناما، ممثل تايلند على إدارتهم المتميزة لمناقشات الفريق العامل.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الأربع الماضية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فجميع أوراق العمل التي تم تقديمها من قبل العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة إلى اجتماعات الفريق العامل، اتفقت على أهمية إجراء إصلاحات على جهاز مجلس الأمن من أجل تفعيل وتعزيز دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن القادم.

إلا أنه، وعلى الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، لا يزال الفريق العامل، رغم مضي أربعة سنوات على مناقشاته، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق عام حول ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد المطلوب زيادته، والإجراءات والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس.

ومع ذلك، فإن الوضع الذي نحن فيه الآن لا يمنعنا من التفاؤل. فالوصول إلى توافق الآراء ليس أمرا مستحيلا إذا ما كانت هناك رغبة صادقة في الإصلاح بعيدة عن حسابات المصالح الوطنية الضيقة التي لا تخدم استمرارية أداء المجلس لمهامه المنوطة به بالشكل والمستوى المطلوبين.

ولقد عبرت الكويت في مناسبات عديدة عن موقفها من توسعة عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله، سواء بشكل منفرد أو من خلال المجموعات التي تنتمي إليها. ولعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة، تعد مناسبة أخرى مواتية لتأكيد موقفنا الذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية: أولا، تأييد الكويت لزيادة العضوية في مجلس الأمن على ألا تكون هذه

الزيادة كبيرة حفاظا على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار لمعالجة النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا، أن تنسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وذلك حتى يعكس تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة.

ثالثا، في حالة وجود اتفاق عام على زيادة المقاعد الدائمة، فإننا نؤيد أن تكون هذه الزيادة محدودة وأن تشغل هذه المقاعد الدول التي أثبتت في علاقتها مع الأمم المتحدة قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وقدرتها كذلك على تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة وفقا للمعايير والإجراءات التي يتم الاتفاق حولها.

رابعا، فيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرى في ورقة العمل التي تقدمت بها دول حركة عدم الانحياز بتاريخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٧، والمتضمنة مجموعة من التدابير والمقترحات البناءة في هذا المجال، أساسا جيدا لدعم وتعزيز الشفافية وتطوير عمل مجلس الأمن.

وفي هذا السياق أيضا، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله والإجراءات التي يتفق عليها في الفريق العامل، والعمل بها دون انتظار حصول اتفاق في المسائل الأخرى مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار.

خامسا، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير الدائمة لعضوية مجلس الأمن، وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأن في ذلك إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية مجلس الأمن والمساهمة في أعماله.

سادسا، فيما يختص بحق النقض، فإن مناقشات الفريق العامل دلت على وجود اتفاق شبه عام على أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام حق النقض. فهناك العديد من المقترحات التي تستحق البحث والدراسة في هذا المجال، ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

وفي الختام، نأمل أن تثمر مناقشات الفريق العامل في التوصل إلى توافق في الآراء يضمن تعزيز دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويجعله قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم. وسيشارك وفد بلادي بفعالية في المناقشات المقبلة للفريق العامل لتحقيق هذه الغاية.

**السيد سيشو** (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بأن أستهل بياني بأن أسجل أن موقف بيلاروس يتضامن مع مواقف الدول الأعضاء التي تؤيد مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف في مجلس الأمن.

وفي رأينا أن هذا المنهج من الأهمية بمكان بحيث كان من الممكن الإعراب عنه على نحو أفضل في العنوان الحالي لهذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة الذي نناقشه اليوم. إن الصيغة القائمة على التوزيع الجغرافي تحول تركيز عملية الإصلاح بأكملها نحو الاستعاضة عن العالم ذي القطبية الأيديولوجية الثنائية السابقة بقطبية ثنائية جديدة يمثل الشمال والجنوب طرفيها، وهي صيغة تناقض التصور المتوازن للأهداف التي رسمت، وهي أهداف تأخذ مصالح جميع المناطق الجغرافية بعين الاعتبار.

ونتيجة لذلك، فإن إصلاح عدم التوازن في العضوية الراهنة لمجلس الأمن سيواجه صعوبات لا محالة، حيث لا يؤخذ في الاعتبار إرادة الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ورغبتها في التغلب، في جملة أمور، على جوانب القصور هذه. وينبغي للفريق العامل أن يركز اهتمامه أيضا على هذه المسألة، ونحن نؤيد الاقتراح باستمرار عمله.

إن بيلاروس من البلدان التي تؤيد إقامة توازن بين المصالح على أساس إجراء تسويات، وهي تحاول أن تجد نهجا مقبولة على نحو متبادل لإيجاد مجلس أمن يكون أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية وأكثر نشاطا. ونرى أن نجاح المزيد من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن،

وبشأن الجداول الزمنية ووسائل القيام بذلك، سيعتمد اعتمادا كبيرا على ثلاثة عوامل هي: الارادة السياسية، ووضوح المواقف وضوحا تاما، والاستعداد لإقامة توازن بين مصالح جميع الأطراف في العملية التفاوضية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه فيما ستعمل هذه العملية الهامة وطبيعة نتائجها النهائية على تقدم العالم إلى حد كبير وهو يدخل القرن الحادي والعشرين، يجب التأني جدا في العمل على تكييف النهج وتقييمها. وليس ثمة مجال للتسرع غير المبرر في اتخاذ قرارات يكون من المتعذر عكس مسارها.

إن مسائل توسيع عضوية مجلس الأمن وإعادة تشكيل أساليب عمله ومسألة حق النقض، هي عناصر مكملة لإصلاح مجلس الأمن، ونرى أنه ينبغي إدراجها في مجموعة واحدة. ولقد تم التقدم في العام الماضي بعدد كبير من الأفكار والمقترحات الجديدة، وكان العديد منها - أي تلك الأفكار والمقترحات التي تقدمت بها حركة عدم الانحياز، وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والعديد غيرها - موضع اهتمام جاد ومحور عناية دائمة لدى المشاركين في المناقشة، على الرغم من أنها أثارت ردود فعل متفاوتة. وهذه المقترحات أثارت إعجابنا لما أولته من اهتمام لمصالح مجموعة الدول الأوروبية الشرقية، التي ازداد عدد أعضائها، مثلما هو معلوم، منذ التوسيع الأخير لمجلس الأمن، ولا سيما في الأعوام الأخيرة، إلى ما يزيد على ضعفي حجمها السابق. ونشعر بالارتياح إزاء الدعم الذي تلقته مجموعة الدول الأوروبية الشرقية من المجموعات الأخرى في سياق البحث عن سبيل لتوسيع عضوية مجلس الأمن. فالمنطق دقيق وواضح وهو التالي: لا يمكن لأي نهج أن تتوفر له أسباب البقاء اذا كانت السعي إلى تحقيق أهداف مجموعات إقليمية معينة يتجاهل مصالح مجموعات أخرى أو كانت تجري على حسابها. وفي ذلك السياق، نود مرة أخرى أن نؤكد مجددا موقفنا من إيجاد مكان لمجموعة الدول الأوروبية الشرقية في الهيكل الجديد لمجلس الأمن.

إننا نفهم أن جعل هياكل مجلس الأمن ووسائل عمله تتماشى مع الحقائق الجديدة يعني، أولا وقبل كل شيء، مراعاة الزيادة في العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإزالة عدم التوازن في تمثيل المناطق الجغرافية في تلك الهيئة، ورفع عدد البلدان من آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إلى مستوى التمثيل الإقليمي الأقصى في مجلس الأمن اليوم. وإن مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - وهي البلدان التي زاد عدد أعضائها على وجه التحديد - يجب أن تنعكس على نحو كاف في إصلاح عضوية مجلس الأمن وتوسيعها. ونحن على اقتناع أن بوسع البلدان النامية أن تسهم إسهاما موضوعيا في عمل مجلس متجدد بوصفها أعضاء دائمين، وهنا نعتقد أن الهند مرشح جدير بالترشيح.

وفي الوقت نفسه فإن البحث المتطاول في طابعه عن تحقيق توافق في الآراء بشأن المجموعة الكاملة للمسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن تعمل أكثر فأكثر على توفير الحجة للقول إنه بغية إعطاء العملية زخما عمليا ينبغي أن نستهلها بتلك العناصر التي تتمتع بأوسع تأييد من الدول الأعضاء. وإلا فإن الإصلاح لن يمضي قدما.

ويعلق وفد بلادنا أهمية كبرى على تحسين وسائل عمل مجلس الأمن وآلياته لصنع القرار، وتعزيز شفافية إجراءاته. ونلاحظ مع الارتياح إجراء بعض التحسينات الأخيرة في هذا الصدد مما يسمح للدول الأعضاء بأن تتلقى المزيد من المعلومات الكاملة والمعلومات العملية عن أنشطة المجلس. ويلاحظ بخاصة حدوث تغيرات إيجابية في الموقف من إعداد تقرير مجلس الأمن، والتحول إلى الممارسة القاضية بالموافقة على المشاريع في جلسات مفتوحة، واستكمال التقرير بتقديم تقييم موجز لعمل مجلس الأمن من جانب الرئيس المنصرف بالنيابة عن الممثلين وذلك في نهاية كل شهر. ويحدونا الأمل في أن يفضي كل هذا في نهاية المطاف إلى إجراء تحسينات في الجزء الموضوعي من تقرير مجلس الأمن بجعله أكثر تحليلا وباستكماله بإشارات عن الصعوبات التي يواجهها المجلس في اتخاذ المقررات والقرارات، وعن طريق تلخيص النتائج الأساسية لعمله في منطقة معينة.

ونعتقد أنه يمكن زيادة تحسين تقرير مجلس الأمن عن طريق اعتماد إجراء يقضي بتقديم تقرير مجلس الأمن إما على يد رئيسه أو على يد أحد الأعضاء الدائمين في المجلس على أساس المناوبة، وذلك في كل دورة للجمعية العامة. ومن شأن ذلك أن يعزز مستوى التفاعل الملموس بين الجمعية العامة والمجلس، ودرجة المشاركة في عملية إعداد التقرير عن أنشطته ليس من جانب الأمانة العامة فحسب، بل أيضا من جانب أعضاء المجلس. ومن شأنه أيضا أن يتحسن عن طريق قيام

رئيس المجلس أو أحد الأعضاء الدائمين الخمسة بتقديم بيان، على أساس المداورة، بعد اختتام مناقشة تقرير مجلس الأمن في الجمعية العامة، الأمر الذي يمكن أن يكون بمثابة استجابة أولية لمقترحات الدول الأعضاء وتوصياتها.

إننا نؤيد مفهوم الحل المؤقت المتعلق بحق النقض عن طريق تقييد نطاق استعماله وتقنينه تدريجيا على أساس أن هذه المسألة يجب حلها على أساس تحقيق توافق في الآراء فحسب. ونحن نرى هذا كدليل على زيادة الطابع الديمقراطي لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء. ومن وجهة النظر تلك، فإن النصح بتغيير طبيعة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة واضح.

ونعتقد أيضا أنه من الأساسي لمجلس الأمن أن يعقد المزيد من الاجتماعات المفتوحة والاحاطات الإعلامية، وجعل جميع الوثائق المتوفرة متاحة لجميع الدول الأعضاء التي يعمل مجلس الأمن بالنيابة عنها. ومن بين التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء، من المستصوب النظر في إمكانية الإعداد الفعال للنشرات الصحفية وإيصالها إلى الدول الأعضاء - مثلا عن طريق البريد الالكتروني - بشأن نتائج المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن، والجلسات التي تعقدها لجان الجزاءات، والملخصات التي يصدرها رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بنتائج المشاورات غير الرسمية مع البلدان المساهمة في إطار عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل في المستقبل، يحدونا الأمل أن تدرس الجوانب التي ذكرناها عن توسيع عضوية مجلس الأمن. ونحن، من جهتنا، على استعداد لمواصلة التعاون البناء مع وفود أخرى بغرض تحقيق هدفنا المتشاطر القاضي بكفالة إيجاد نهج متوازن لعملية توسيع مجلس الأمن.

**السيد فالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان عام موجز عن البند المعروض علينا. إن وفد بلادي شارك بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ساعيا إلى الإسهام في الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل مقبول لمسألة هامة معروضة على الأمم المتحدة. ولقد شرحنا آراءنا في جلسات الفريق وتقدمنا ببعض المقترحات الشفوية المحددة، وهي مطروحة على طاولة المفاوضات. وسنتقدم بها عندما يجتمع الفريق العامل في العام المقبل، في شكل ورقة غرفة اجتماعات.

إن وفدي يؤيد بقوة المواقف التالية: أولا، أن الواقع السياسي الدولي الحالي مؤات لزيادة عضوية مجلس الأمن، في فئتيها الدائمة وغير الدائمة. وفي رأينا، ينبغي للجمعية العامة أن تنتخب ١٥ من الأعضاء غير الدائمين: خمسة من أفريقيا، وأربعة من آسيا، واثنان من أوروبا الغربية، واثنان من أوروبا الشرقية، واثنان من أمريكا اللاتينية.

ثانيا، ينبغي أن تكون الزيادة في عضوية مجلس الأمن مقبولة لدى برلمانات الدول الأعضاء.

ثالثا، ينبغي أن يكون استخدام حق النقض محدودا. وينبغي أن تكون الأسس التي تستند إليها قرارات مجلس الأمن هي نضوج الحجج المقدمة والسعي إلى بلوغ توافق في الآراء، مع الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ الميثاق.

رابعا، ينبغي انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن على أساس يمكن التنبؤ به. ومن واجب كل دولة عضو وفقا للميثاق أن تخدم في مجلس الأمن وينبغي تمكينها من القيام بذلك.

خامسا، ينبغي أن ينظم مجلس الأمن أنشطته الوقائية من أجل السلام تنظيما كافيا.

سادسا، ينبغي أن يكون عمل مجلس الأمن متسما بالشفافية الكاملة.

سابعا، ينبغي أن يعتبر إصلاح مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من إصلاح الأمم المتحدة.

وينبغي تعزيز دور الجمعية العامة. وينبغي أن تعمل من الآن فصاعدا بصورة مستمرة، مثل البرلمانات الوطنية، وأن تعقد كل سنة دورة لرؤساء الدول والحكومات - اجتماع قمة الأمم المتحدة.

وآمل أن يكون عمل الفريق العامل في السنة القادمة مثمرا بدرجة أكبر مما كان عليه هذا العام.

**السيد ويلموت** (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد شدد وفدي في بياناته السابقة على الحاجة إلى تعزيز مصداقية مجلس الأمن عن طريق إجراء إصلاحات مضمونية تسترشد بمبادئ الديمقراطية والمساواة في السيادة بين الدول، والتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي أن يتسم مجلس الأمن بعد إصلاحه بالشفافية في أنشطته وأن يستجيب بصورة أكبر لمصالح العضوية عموما في المسائل المنبثقة عن الولاية المسندة إليه بموجب الميثاق. ويزداد هذا انطباقا الآن حيث يطلب من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في تحمل عبء صون السلم والأمن الدوليين، وذلك، في جملة أمور، من خلال الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام، وتوفير القوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن الاحتلال المجحف في تكوين المجلس الحالي لا يمكن تبريره بعد الآن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أن رياح التغير الديمقراطي تهب في جميع مناطق العالم. إن الدعم المعلن من هذه المنظمة للمعايير الديمقراطية والحكم الصالح في بلداننا لا يمكن أن تحمل محمل الجد في حين تواصل فئة مختارة من البلدان مقاومة التغيير الديمقراطي في المنظمة ذاتها.

إن زيادة العضوية في المجلس ضرورية لتعديل الوضع الحالي غير المقبول وتحسين الطابع التمثيلي للمجلس، وذلك من أجل مراعاة الزيادة الهائلة في عضوية الأمم المتحدة ككل والتطورات التي طرأت على الساحة الدولية في العقدين الماضيين.

إن آراءنا فيما يتعلق بتحقيق التمثيل الجغرافي العادل في المجلس قد طرحت بوضوح في بيانات حركة عدم الانحياز وأوراق العمل المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أوكلت إليه هذه الجمعية ولاية النظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل المتصلة به وتقديم تقرير عن ذلك. وهذه الآراء كررها بالأمس الممثل الدائم لمصر، عندما تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

لقد دعت الحركة إلى زيادة عضوية المجلس بما لا يقل عن ١١ مقعدا. وهذا العدد الإضافي منصف ومعقول ويمكن أن يلبي المطالب المشروعة لكل مناطق العالم التي ستكون ممثلة في هذا الجهاز البالغ الأهمية الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإن توسيع عضوية المجلس في فئتيها الدائمة وغير الدائمة، كما أوصت بذلك حركة عدم الانحياز ووفود أخرى عديدة، سيقطع شوطا طويلا صوب تحقيق أهدافنا والاستجابة لمطالب الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. ومن خلال التوسيع المقترح من جانب حركة عدم الانحياز وحده يمكن التوفيق فيما بين الآراء التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء دون المساس بكفاءة المجلس.

ونود أيضا أن نشدد على تأييد بلدي للموقف الأفريقي المشترك الذي يدعو إلى تخصيص مقعدين دائمين للقارة على أساس التناوب، يتمتعان بنفس الصلاحيات والمزايا الممنوحة لباقي الأعضاء الدائمين القدامى والجدد. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتفادى المنظمة إنشاء طبقة جديدة محرومة من المزايا، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى اخفاء المشكلة التي نسعى إلى معالجتها.

وقد يكون من المفهوم أن قارتنا لم تكن واردة بالنسبة لعضوية المجلس الدائمة لدى إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٤٥، إذ كانت القارة، في معظمها، لا تزال خاضعة لنير الحكم الاستعماري وبالتالي كان تمثيلها ناقصا في سان فرانسيسكو. وفي عام ١٩٦٣ تبين أن من الإجحاف عدم طرح اسم أي بلد أفريقي للعضوية الدائمة. وفي فجر الألفية الجديدة، لا يمكننا أن نكرس هذه المقارقة وأن نواصل حرمان ثلث أعضاء هذه المنظمة من العضوية الدائمة، والتي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها مستعدة وقادرة على المشاركة بنشاط في المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في ميدان السلم والأمن الدوليين.

وأي محاولة للتقليل من شأن مطالب أفريقيا العادلة لن تسفر إلا عن استمرار المأزق الذي يهدد بتبديد جهودنا. وستفشل أيضا في تلبية رغبة هذه الجمعية في تحقيق التمثيل العادل في مجلس الأمن، وهو جانب هام من الولاية المناطة بالفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي يعالج هذا الموضوع، كما يتضح من تسميته نفسها.

وغني عن البيان أن وفدي يختلف تماما مع الوفود الداعية إلى جعل الحد الأعلى لتوسيع المجلس ٢٠ أو ٢١ مقعدا. فهذه الدعوات إما أنها ترمي إلى تحديد ولاية جديدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وإما

أنها حيلة للحصول على أفضل ما في أمرين متضاربين، أي تأييد التوسع والتمثيل العادل من ناحية، وتقديم مقترحات مع العلم المسبق بأنها لن تحظى باتفاق عام من الناحية الأخرى، وهو شرط أساسي لتعديل الميثاق كما تنص على ذلك المادة ١٠٨.

ونحن نشارك توق تلك الوفود التي أعربت عن رغبتها في أن ترى هذه الجمعية تمضي قدما في نظرها في مسألة إصلاحات مجلس الأمن. ومع ذلك فإننا نؤمن بالحاجة إلى السرعة المتروية أو "الاستعجال البطيء، كما كان قدماء الرومان يقولون. وأي مسعى متسرع لإحراز نتائج قبل أوانها لن يسفر إلا عن المزيد من الاستقطاب بين عضوية المنظمة، تاركا وراءه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في حالة إحباط، بل وفي حالة اغتراب عن مجلس الأمن أكثر من اغترابها عنه الآن.

وإذا كان لا بد من اتخاذ بعض القرارات مبكرا فيمكن الأخذ ببعض ما ورد في ورقة حركة عدم الانحياز التي اقترحت أن يقتصر التوسيع على فئة الأعضاء غير الدائمين في الوقت الحالي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن فئات العضوية الأخرى.

والاقتراح القاضي بإجراء استعراض دوري لتكوين المجلس له ميزة عظيمة، ويستحق النظر فيه بجدية. فهذا الاستعراض الدوري، مع إمكانية استبدال الأعضاء الذين يكون اداؤهم دون المستوى المقبول أو أي عضو آخر، حسبما قد يقرر ناخبوه الإقليميون، من شأنه أن يعزز عملية الخضوع للمساءلة ويجعل المجلس أكثر استجابة لاحتياجات ومصالح المجتمع الدولي عموما. ونحن نؤيد هذا الاقتراح بإخلاص.

ووفدي يعترف بالمشاكل المتأصلة المرتبطة باستخدام وسوء استخدام حق النقض، ونكرر دعوتنا إلى قصر استخدامه على الحالات المحددة بوضوح بموجب الفصل السابع من الميثاق، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب، لإلغائه كلية. وقد حان الوقت لإعادة النظر في مفهوم حق النقض، باعتباره ممارسة موروثة من الحرب الباردة تتنافى مع الديمقراطية وتنطوي على مفارقة تاريخية، بالنظر إلى سوء استخدامها في كثير من الأحيان من جانب عدد قليل من ذوي الامتياز لتعزيز أهداف وطنية تسلطية، ومحق إرادة عموم عضوية المنظمة. ومهما كانت نتيجة مداولاتنا بشأن هذا الموضوع، فإن رأي وفدي، الذي توصل إليه بعد تمحيص، هو أن جميع الأعضاء الدائمين، الجدد والقدامى على السواء، ينبغي أن تكون لهم نفس الامتيازات والصلاحيات.

وأود أن أختتم بتكرار التزام وفدي بعملية الإصلاح. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لمواصلة جهدنا المشترك لإصلاح مجلس الأمن بغية إعداده على نحو أفضل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

**السيد كيم تشانغ غوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن إصلاح الأمم المتحدة أصبح اليوم مسألة في غاية الأهمية تتصل بمصير المنظمة. وعملية المداولات بشأن إصلاح الأمم المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية تظهر في عمومها بوضوح أن الأمم المتحدة يجب أن يعاد تشكيلها وفقا لمقتضيات العصر الحاضر إذا أريد لها أن تخدم الجنس البشري على أفضل نحو بوصفها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين، بعد نهاية الحرب الباردة.

وكما بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في تقريره (A/52/47) المقدم لهذه الدورة، فقد أجرى الفريق مداولات متعمقة بشأن الإصلاح على أساس المقترحات المفصلة التي قدمتها فرادى البلدان والمجموعات. وعليه يمكن أن يقال إن تلك المناقشات كانت بالمقارنة جوهرية ومفتوحة. ولكن، للأسف، لم يتم التوصل حتى الآن إلى حلول ملموسة ومعقولة لكيفية إصلاح مجلس الأمن.

ولقد أكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستمرار على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يُضطلع به على نحو يجعله يعبر تماما عن إرادة البلدان النامية التي تشكل أغلبية عضوية الأمم المتحدة وتمكنها من ممارسة حقوقها السيادية على قدم المساواة.

والجمعية العامة، التي تمثل فيها كل عضوية الأمم المتحدة على نحو متساو، أصبحت نسبيا ديمقراطية بالمقارنة بمجلس الأمن. غير أن سلطتها قُلصت بدرجة كبيرة.

وعلى نحو مغاير، يفتقر مجلس الأمن إلى الديمقراطية إلى حد كبير، بالرغم من أنه يتمتع بسلطان قوي. والتكوين الحالي للعضوية الدائمة في المجلس لا يمثل على نحو كامل البلدان النامية التي تشكل الغالبية

الساحقة لعضوية الأمم المتحدة، كما أن العضوية غير الدائمة لا تكفل التوازن الجغرافي.

ونتيجة لذلك شهدنا في أغلب الأحيان افتقارا إلى الحياد والعدل في أنشطة مجلس الأمن في الماضي والحاضر. وخلق هذا أيضا انطباعا بأن المجلس تسيء استخدامه الدول الكبرى لأغراضها السياسية، الأمر الذي يتناقض مع مهمة المجلس الأساسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا من شأنه أن يشوه صورة الأمم المتحدة.

ولذلك فإن الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن يجب أن تركز في المقام الأول على تحويله إلى جهاز ديمقراطي يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تمارس فيه نفس الحقوق على قدم المساواة، وعلى تحسين أسلوب عمله الحالي الذي يقوم الآن على أساس النفوذ القوي والامتيازات الخاصة بين عدد قليل من البلدان، حتى يمكن للمجلس أن يسهم إسهاما حقيقيا في صون السلم والأمن الدوليين.

يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد موقفه بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي المرحلة الحالية، ينبغي أن نناقش بشكل منفصل توسيع العضوية غير الدائمة وتوسيع العضوية الدائمة، وأن نعطي الأسبقية لمناقشة توسيع العضوية غير الدائمة التي يمكن أن توافق عليها الدول الأعضاء بسهولة.

وكما دللت عملية المفاوضات السابقة برمتها حتى الآن، يبدو أن الاتفاق العام ممكن بالنسبة لتوسيع العضوية الدائمة. ولكن من الصعب جدا، بالنسبة لتوسيع العضوية الدائمة التنبؤ فيما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق، بسبب الاختلاف الأساسي في وجهات النظر الذي ما زال قائما بين الدول الأعضاء. وفي ظل هذه الظروف، فإن مناقشة توسيع العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة في الوقت نفسه، لن يكون واقعيا، إذ من شأنه فقط أن يعمل على إطالة المناقشة فترة غير محددة.

وينبغي مناقشة توسيع العضوية الدائمة في المرحلة التالية. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان تحديد عدد المقاعد الجديدة الدائمة بطريقة تصحح الاختلال الحالي في تكوين العضوية الدائمة، وذلك حتى تتمتع البلدان النامية بتمثيل تام.

فإذا كانت العضوية الدائمة مكونة بصورة رئيسية من البلدان المتقدمة النمو من أجل كفاءة المجلس وفاعليته، ودون مراعاة حقائق الوضع الراهن، فإن الاختلال في تكوين العضوية الدائمة سيتفاقم أكثر ولن يمكن كفالة النزاهة في أنشطة مجلس الأمن أبدا.

وإن التشديد المفرط من جانب بعض البلدان على كفاءة وفعالية عمل مجلس الأمن في حين أنها تتكلم عن توسيع عضويته يدلل على أنها ليست مهتمة بإزالة الاختلال في عضوية مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن من الضروري دراسة الفكرة التي تقترح منح بلدين من العالم المتقدم النمو وثلاثة بلدان من البلدان النامية عضوية دائمة سعيا لإزالة الاختلال في المجلس.

وهذا الاقتراح يعطي الانطباع بأن البلدان المتقدمة النمو تعامل معاملة خاصة في حين أن البلدان النامية، التي تمثل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجري التمييز ضدها وتهميشها. ولذا، فإن المداولات ينبغي أن تستمر وأن تولى اهتماما دقيقا لمختلف الاقتراحات المعروضة علينا، إلى حين بروز اقتراح مشترك يعبر عن مصالح جميع الدول الأعضاء.

والواقع أن توسيع العضوية الدائمة يستحق دراسة جدية لأنه عملية انتقاء بلدان معينة واعطائها امتيازات أكبر من البلدان الأخرى مما سيترك عميق الأثر على العلاقات الدولية. لذلك يتضح للجميع بجلاء ما بعده جلاء أنه لا يمكن البت فيه بسهولة. ومن الضروري، بصورة خاصة أن توزع مقاعد العضوية الدائمة الجديدة على المناطق المعنية على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، الذي يطبق الآن بالنسبة لانتخابات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

**السيد ناكاويتا** (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرف وفد بلادي أن يشارك في مناقشة الجمعية العامة للبند ٥٩ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وإنه لامتياز خاص لنا أن نضطلع بذلك أثناء رئاسة السفير اودوفنكو وأن نعترف بجهوده التي لا تكل لإجراء هذه المناقشة في جو مؤات.

لقد دخلت عملية إصلاح مجلس الأمن مرحلة بارزة أثناء رئاسة الرئيس السابق، السفير غزالي إسماعيل،

الذي يود وفدي أن يشيد به إشادة خاصة. ونحن ندرك مجاهدة السفير غزالي من أجل التوصل إلى نتيجة، غير أن ذلك استعصى عليه للأسف. ويحدونا الأمل أن يتوج هذا الموضوع الذي نوقش مطولا بالنجاح أثناء تولي الرئيس الحالي لمنصبه.

ويود وفدي أيضا أن يسجل تقديره للجهود التي بذلها نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير بريتنشتاين والسفير جاياناما، ويسعده أن يلاحظ أنهما سيواصلان توجيه دفة الفريق العامل عندما يجتمع في العام المقبل.

في البداية، يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته منسقا لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

هذه هي السنة الرابعة التي تناقش فيها الجمعية العامة مسألة إصلاح مجلس الأمن، إذ أنها أنشأت لهذا الغرض الفريق العامل المفتوح باب العضوية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، في ١٩٩٣. وسري لانكا كانت أحد أعضاء مجموعة البلدان العشرة التي عملت على إدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة في ١٩٧٩. والسبب المنطقي لمشاركة بلداننا في هذه العملية أساسه التصور بأن مجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يعبر عن واقع عالم اليوم. إنه يمثل عالما كان قائما في ١٩٤٥، وحتى هذا يشك فيه البعض.

لقد تغير العالم تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين، واليوم تتكون الأمم المتحدة من ١٨٥ دولة ذات سيادة. ومن الواضح تماما أن مجلس الأمن الذي يتكون من ١٥ دولة، من بينها خمس دول دائمة العضوية تتمتع بحق النقض، لا يمكن أن يتكلم نيابة عن عدد كبير من البلدان التي ما زالت محرومة من اهتمامه. فعدد كبير من البلدان النامية غير ممثل تمثيلا كافيا في المجلس، ولم يحصل أي بلد من هذه البلدان على مركز العضوية الدائمة. وبصرف النظر عن ذلك، هناك بلدان برزت على الساحة العالمية اليوم قادرة على الاسهام أو لديها إمكانية الاسهام على نحو كبير في مهمة صون السلم والأمن والنظام الجيد في العالم. ويمكن لهذه الأدوار أن تكون سياسية أو اقتصادية. وسيكون مجلس الأمن أكثر ثراء وقوة من خلال المشاركة المنتظمة لهذه الدول في أعماله. ففي غياب هذه البلدان، يمكن القول إن مجلس الأمن في عالم اليوم يشكل مفارقة تاريخية ويحتاج إلى تغيير أو إصلاح.

ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن معظمنا يشعر شعورا قويا بأنه ينبغي لنا، في إصلاح مجلس الأمن، ألا نتسرع وأن نخطو خطواتنا بأشد الحذر. إن العالم بإيجاده حالة تنطوي على مفارقة تاريخية وعدم إنصاف، لا يسعه أن يستبدلها بمزيد من عدم الإنصاف وبآلية أكثر جورا. ولهذا فإن مجموعات مثل حركة بلدان عدم الانحياز أصرت على عدم فرض إطار زمني للتوصل إلى حل. وإننا ندرك، أنه حالما يتم إنشاء هذا النظام الجديد، فإنه سيظل معنا أمدا طويلا جدا. ولذا، فإن من الضروري، توخي أقصى درجات الحذر في التوصل إلى توافق في الآراء أو إلى اتفاق عام، كما يرد في مشروع القرار بشأن إصلاح المجلس، قبل اتخاذ القرار. وفي الوقت نفسه، من الضروري تحقيق تقدم، وحركة بلدان عدم الانحياز نفسها أصرت بالتالي على أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تكتسي طابع الاستعجال. ولذا، فإن من الضروري لنا أن نتحرك، غير أن الأهمية والعجالة ينبغي أن ينضاف إليهما الاحتراس إذا كان لنا أن نحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول في التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذا الموضوع.

ويعتقد وفد بلدي أن المقترحات التي تم التأكيد عليها مجددا من جانب حركة بلدان عدم الانحياز، وترددت في بيان منسقها، سفير مصر، تقدم أفضل أساس لنا للمضي في تحقيق النتائج في عملية الإصلاح هذه. وهذه الصياغات معروفة جيدا ولا تحتاج إلى تكرار. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا، أن وزراء بلدان حركة عدم الانحياز أنفسهم اتخذوا الموقف المتمثل في أن هذه تخضع للاستعراض وليست مواقف ثابتة أو جامعة. وهذه الصياغات كما هو الحال بالنسبة إلى أي شيء آخر، يتعين أن تحيط علما بالسيناريو الذي يتطور ويتغير بسرعة. وينبغي النظر إلى المقترحات الأخرى لحركة بلدان عدم الانحياز في إطار الروح التي وضعت فيها. فلم تكن حركة بلدان عدم الانحياز تنتوي أبدا إعاقة أو خنق الإصلاح، ومقترحاتها ينبغي ألا تفسر على هذا الضوء.

وتود سري لانكا أن ترى مجلس الأمن موسعا في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن يكون عدد أعضاء هذا المجلس الموسع ٢٦ عضوا تقريبا، كما توخته اقتراحات حركة عدم الانحياز، لكي يكون شرعيا وتمثيليا. ولا نعتقد أن زيادة الأعضاء إلى هذا العدد سينتقص بالضرورة من فعالية المجلس ولا من كفاءته. وسيوفر المجلس الموسع تمثيلا أكبر للبلدان النامية التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز. ويجب التمسك بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل ومبدأ المساواة في السيادة بين

الدول بالنسبة لعضوية المجلس. ونعتقد أنه يجب أن تتسم أساليب عمل المجلس بالشفافية وأن تخضع لقدر أكبر من الديمقراطيـــة. ونؤيـــد كذلك موقف حركة عدم الانحياز ومؤداه أن عملية صنع القـــرار يجـــب أن تصبح عملية ديمقراطية، ويجـــب أن يقتصـــر استخدام حـــق النقض، كبداية، على الموضوعات التي يشملها الفصل السابع من الميثاق. ويجب أن تعالج كل هذه العناصـــر بوصفها مجموعة شاملة، حيث أنها تتساوى كلها في أهميتهـــا ومغزاها.

لقد قررنا أن ننظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر من العام القادم، عندما يستأنف فريق العمل اجتماعاته. وعلى الرغم من الصعاب الكثيرة والمواقف المتباينـــة، ينبغي لنا ألا نتخلى عن التفاؤل كلية. فإذا ألقينا نظـــرة على الأعوام الأربعة التي مرت، لا نستطيع أن نقول إننا ضيعنا وقتنا بل يجب أن نسلم بأنه حدث تقدم، وبخاصة أثناء دورة الجمعية العامة الماضية عندما أصبحت المناقشات منظمة ومركزة وهادفة. وجرت مشاورات جادة أسفرت عن بعض المسلمات التي تبين تفكير أغلبية كبيرة من البلدان. ونتجت عن هذه الممارسات بعض المواقف التي وردت في الورقات التي طرحت في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أنها لم تلق اتفاقا عاما إلا أنها أشارت إلى اتجاه معين، وربما دلت على الطريق المؤدي إلى بناء توافق في الآراء.

والفريق العامل عندما يبدأ مداولاته في العام المقبل سيبني اجراءاته على هذه الخلفية، والفريق في هذا السياق لن يبدأ عمله من فراغ. وسيجدر بنا أن نحصل على أفضل نتيجة مستطاعة إذا أردنا أن نبرهن أننا نحترم الجهود التي بذلها الكثيرون أبان الأعوام الأربعة الأخيرة. ولن يكون من المتاح على الإطلاق أن نتوصل إلى حل كامل، بل سيكون علينا أن نركز على أفضل واقع يمكننا إنجازه. والمثالية الكامنة في أذهاننا جميعا بشأن مجلس أمن يتسم بالكمال يجب تخفيفها بالواقعية. فسنضطر إلى التوصل إلى الحلول الوسط وإلى إبداء المرونة. والذين أبدوا عدم استعدادهم لتقاسم القوة لن يكون أمامهم من خيار في هذا المجال إلا تقديم التنازلات.

ويرجو وفد بلادي أن يشارك بهذه الروح في مداولات الفريق العامل في العام المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠